جامعة يحـي فـــارس بالمديـــــة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

دراسة قياسية خلال الفترة 1980 إلى 2019

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

إعداد الطالبين:

- هشام بن مسروق
- حمزة بوعيشة

تحت إشراف:

د/ بناصر جبارة

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	ملاحظة
		رئيسا
بن ناصر جبارة	أستاذ محاضر "أ"	مقررا
		ممتحنا

السنة الجامعية: *2022/2023*

بسم الله الرحمن الرحيم



كلمة شكر

اللهم لك الحمد والشكر لك

الفضل في النعمة علمتنا ما لم نكن نعلم

فضلك علينا أعظم أحق في هذا المقام بالشكر من الله والوالدين مصداقا لقوله:

((...أن اشكر لي ولوالديك إليّ المصير)) **سورة لقمان الآية 14.**

ملئ الفـؤاد أقـول حمـدا خالـقي ** حمـدا يتـرجم ما يجيش بخافـقي
ولولاه ما خططت بيميني صفحة ** وما استوى قلمي وأرسل ناطقي

نتقدم بالشكر لكل من ساهم في إنجاز هذا العمل

ونخص بالشكر الأستاذ المشرف بناصر جبارة لقبوله الإشراف على هذا العمل

وعلى إرشاداته وتوجيهاته لنا في كل محطة من محطات البحث

كما نتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتنا الكرام

كما لا ننسى أن نشير بالشكر الجزيل إلى المجهودات التي قام بها كل من مد لنا

يد العون سواء من قريب أو من بعيد

هشام – حمزة

الإهداء

أهدي هذا العمل لوجه الله تعالى راجيا أن يتقبله مني ويجعل ثوابه في ميزان أعمالي

إلى قرة عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقيهما والدي العزيزين أدامهما الله لي

إلى كل من كانت لهم ذرة مساعدة واهتمام

إلى إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأحباب والأصدقاء

إلى كل طالب علم

لكل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة ودعوة خالصة

هشام

الإهداء

إلى من سيرت لي طريق النجاح وشجعتني على مواصلة المشوار الدراسي

وغرست في نفسي حب التعلم والصبر والوفاء أمي العزيزة حفظها الله

إلى من رعاني ومنحني الأخلاق وعلمني التواضع والتعامل بالطيبة

وسخر لي ما أحتاجه في الحياة أبي حفظه الله

إلى إخوتي وأخواتي وأصدقائي

إلى كل من كانت لهم يد العون والاهتمام

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع

حمزة



ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2019)، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على معطيات وبيانات إحصائية من البنك الدولي من أجل تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) باستعمال البرنامج الإحصائي EViews 10.

وقد تم التوصل من خلال الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري، وهناك علاقة عكسية بين الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي، حيث أنه عند ارتفاع قيمة العملة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بـ 0.74 وحدة.

الكلمات المفتاحية

سعر الصرف الحقيقي، الميزان التجاري الجزائري، الصادرات، الواردات.

Study Summary

This study aims to identify the nature of the impact of exchange rate fluctuations on the trade balance in Algeria during the period (1980-2019). To achieve the objectives of the study, statistical data from the World Bank were relied upon to estimate the Autoregressive Distributed Time Lapse (ARDL) model using the EViews 10 statistical program.

The study concluded that there is a long-term relationship between the real exchange rate and Algerian trade balance, There is an inverse relationship between the trade balance and the real exchange rate, Whereas when the value of the currency rises by one unit, it leads to a decrease in the balance of the trade balance by 0.74 units.

Key words

Real Exchange rate, Algerian trade balance, exports, imports.

قائمة المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص	I
قائمة المحتويات	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الملاحق	X
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري	
تمهيد	02
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف	03
المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه	03
المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف وأهدافه	06
المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف	09
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف	12
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الميزان التجاري	14
المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري	14
المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري وأهميته	15
المطلب الثالث: التوازن والاختلال في الميزان التجاري	16

المطلب الرابع: أسباب الاختلال وأثره الاقتصادي	18
المبحث الثالث: محددات الميزان التجاري	22
المطلب الأول: سعر الصرف	22
المطلب الثاني: التضخم وسعر الفائدة	22
المطلب الثالث: معدل نمو الناتج المحلي	23
المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي	24
خلاصة الفصل	25
الفصل الثاني: أثر سعر الصرف على الميزان التجاري	
تمهيد	27
المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الجزائري	28
المطلب الأول: تطور سعر الصرف خلال الفترة 1962 إلى 1987	28
المطلب الثاني: تطور سعر الصرف خلال الفترة 1988 إلى 1999	29
المطلب الثالث: تطور سعر الصرف خلال الفترة (2000 إلى 2013)	30
المطلب الرابع: تطور سعر الصرف خلال الفترة (2014 إلى 2019)	32
المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري في الجزائر	34
المطلب الأول: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1991)	34
المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1992-1999)	35
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013)	37
المطلب الرابع: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2019)	38

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية	40
المطلب الأول: اختبارات الاستقرارية وتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	40
المطلب الثاني: اختبارات صلاحية النموذج ونتائج الدراسة	46
خلاصة الفصل	49
خاتمة	51
قائمة المراجع	55
الملاحق	59

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	تطور سعر الصرف خلال الفترة 1988 إلى 1999	29
2-2	تطور سعر الصرف خلال الفترة 2000 إلى 2013	30
2-3	تطور سعر الصرف خلال الفترة (2014-2019)	32
2-4	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1991)	34
2-5	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1992-1999)	35
2-6	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013)	37
2-7	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2019)	38
2-8	اختبار ADF وPP للسلاسل الأصلية	41
2-9	اختبار ADF وPP على سلسلتي الفروقات الأولى	42
2-10	نتائج تقدير نموذج ARDL	43
2-11	نتائج اختبار الحدود Bound test	44
2-12	تقدير نموذج تصحيح الخطأ	45
2-13	اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء	46
2-14	اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء	46

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
2-1	تطور سعر الصرف خلال الفترة 1988 إلى 1999	29
2-2	تطور سعر الصرف خلال الفترة 2000 إلى 2013	31
2-3	تطور سعر الصرف خلال الفترة (2014-2019)	32
2-4	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1991)	34
2-5	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1992-1999)	36
2-6	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013)	37
2-7	تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2019)	39
2-8	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	40
2-9	اختبار توزيع الأخطاء	47
2-10	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	48

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري	59
02	اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية	60
03	اختبار الارتباط الخطي بين الأخطاء	61

مقدمة

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني، وليس فقط في ضوء ما تمارسه من تأثير على القطاع الداخلي بل وعلى القطاع الخارجي أيضا، بالإضافة إلى كونها وسيلة فعالة في التأثير على مختلف مؤشرات الاقتصاد الكلي، ولقد عرفت سياسة سعر صرف الدينار الجزائري تطورات هامة منذ الاستقلال وإلى اليوم، ذلك انطلاقا من تطبيق نظام الربط بالفرنك بعد الاستقلال إلى نظام الربط سلة من العملات بداية من 1973 وصولا إلى نظام التسيير الحركي للدينار في نهاية 1987، ثم تطبيق نظام جلسات التثبيت بداية من أكتوبر 1994 ليتم بعدها إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك وإتباع نظام الصرف العائم المدار.

يعرف الميزان التجاري على أنه الفرق بين قيمة الصادرات والواردات لبلد معين خلال فترة زمنية محددة، وهو جزء من وحدة اقتصادية أكبر وهي ميزان المدفوعات، حيث يستخدم الميزان التجاري لقياس القوة النسبية لاقتصاديات البلدان، فإذا كانت الدولة تصدر قيمة أكبر مما تستورد فهذا يؤدي إلى فائض في الميزان التجاري والعكس صحيح في حالة العجز تكون الواردات أكبر من الصادرات.

إن تقلبات أسعار الصرف وانعكاساته على مختلف القطاعات والمؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنه يؤثر وبشكل مباشر على قطاع التجارة الخارجية، هذا الأخير (قطاع التجارة الخارجية) الذي من أبرز سيماته في الجزائر الأحادية في التصدير كون ما يفوق 97% من صادراته محروقات، فيتم تحصيل قيمتها بالدولار في حين تتميز الواردات الجزائرية بتنوع هيكلها وبضرورتيها للحياة البشرية ولآلية الإنتاجية، مما زاد من قيمة الإنفاق على الواردات، وتمتاز أيضا بالتركيز المكاني حيث أن حوالي ثلثي الواردات الجزائرية مصدرها الاتحاد الأوروبي، وهذه الواردات تكون مسعرة باليورو.

إشكالية الدراسة

وعلى ضوء هذا الأخير تظهر ملامح **الإشكالية الرئيسية** والتي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هي طبيعة أثر سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (1980-2019)؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن تجزئتها إلى **التساؤلات الفرعية** الآتية:

1. ما هي محددات الميزان التجاري؟
2. طبيعة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف الجزائري والميزان التجاري؟
3. ما هي آليات معالجة تقلبات سعر الصرف الجزائري على الميزان التجاري؟

فرضيات الدراسة

لتسهيل الإجابة على التساؤلات المطروحة يرتأى وضع الفرضيات التالية:

1. يوجد العديد من المحددات للميزان التجاري نذكر منها: سعر الصرف، التضخم، أسعار الفائدة وغيرها؛
2. هناك علاقة طردية بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري الجزائري؛
3. بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى الإجراءات والسياسات التكميلية.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجوانب النظرية المتعلقة بسعر الصرف والميزان التجاري، مع تحليل المؤشرات الخاصة بسعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر، ومحاولة البحث عن الوسائل والآليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة وعلى اقتصاد الدولة بصفة عامة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في تحليل أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري الجزائري، باعتبار المتغير سعر الصرف أحد أهم العناصر المؤثرة على الميزان التجاري، فتأثير سعر الصرف في الواردات والصادرات أكيد يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى لاقتصاد البلد.

مبررات اختيار الموضوع

تم اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

- تعتبر الدراسات النقدية أحد العناصر الرئيسية لدراسة المشاكل الاقتصادية؛
- البحث لمعرفة آليات تنشيط الصادرات والواردات من خلال سياسات أسعار الصرف؛
- الرغبة في فهم واكتشاف أهمية سعر الصرف ودوره في تحقيق التوازن في الميزان التجاري الجزائري؛
- الرغبة الشخصية في دراسة هذا الموضوع نظرا لما له من أهمية خاصة في وقتنا الحالي في ظل انخفاض قيمة العملة الوطنية بشكل كبير؛
- تنمية المعلومات الشخصية فيما يخص موضوع هذا الموضوع.

الدراسات السابقة

لقد تم الاطلاع على العديد من الكتب والمجلات، المقالات والأبحاث والدراسات السابقة التي تلم بالموضوع من مختلف الجوانب ومنها ما يلي:

- دراسة للطالب بن حمود فاطمة الزهراء، **أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع: نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010، عالجت هذه الدراسة إشكالية ما هو أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

وأهم ما تم التوصل إليه من خلال هذه الأطروحة كنتائج ما يلي:

- تتعامل الدول العربية والمصدرة للنفط مع أسواق عالمية لا تملك فيها القدرة على تحديد أسعار الصادرات والإيرادات مما يعرضها لمخاطر التقلبات الاقتصادية والمالية لتجد نفسها أمام معادلة غير متكافئة إذ تبيع صادرات بأسعار منخفضة وتستقبل واردات بأسعار مرتفعة؛
- تسبب تغيرات أسعار الصرف عدة أثار على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اختلال عدد من المؤشرات الكلية اختلال ميزان المدفوعات والموازنة العامة؛
- يشكل الاعتماد على الصادرات من المحروقات والتبعية الغذائية مصدران لضعف الاقتصاد الجزائري وخاصة في ظل تقلبات أسعار الصرف؛

- لا توجد أي علاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي وكذا معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهذا بسبب ضآلة حصيلة الصادرات غير نفطية في الجزائر.

- دراسة للطالب زدون جمال وآخرون، **أثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري في الجزائر (1980-2015)**، جامعة عين تيموشنت وجامعة تلمسان، ملتقى دولي، 2019، حيث هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة وتحليل أثر تطورات تخفيض العملة على الميزان التجاري في الجزائر.

وأهم ما خلصت إليه هذه الدراسة ما يلي:

- لم تتوافق تطورات تخفيض العملة على الميزان التجاري سواء من جانب الصادرات أو الحد من الواردات نظرا لخصوصية اقتصاد الجزائر الريعي؛
- لا توجد علاقة في اتجاه واحد من الميزان التجاري إلى سعر الصرف.

- دراسة للطالب جمال مساعد، **أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات – دراسة حالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع تجارة، جامعة 8 ماي قالمة، 2018-2019، هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثار سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1996-2016.

وأهم ما تم التوصل إليه من خلال هذه الدراسة كنتائج ما يلي:

- وجود تأثير سعر برميل البترول على الصادرات في الأجلين الطويل والقصير؛
- تأثر الواردات بإجمالي الاحتياطي وتأثر الاستثمار الأجنبي بالتضخم عكسيا.

المنهج والأدوات المستخدمة

محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار مدى صحة الفرضيات السابقة، تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في شقه النظري القائم على وصف وتحليل كل من سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بأدواته المختلفة من خلال تناول الإحصائيات والمعادلات والنماذج الرياضية المفسرة لطبيعة العلاقة موضوع البحث، مستخدما:

- التقارير المنشورة من قبل مختلف الهيئات الوطنية والدولية (البنك الدولي)؛
- البرنامج الاقتصادي *Eiews 10* للحصول على النمذجة القياسية.

حدود الدراسة

أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في الجزائر " دراسة اقتصادية قياسية في الفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2019 "، في الحدود التالية:

- الحدود المكانية: تمت الدراسة على معطيات الاقتصاد الجزائري بصفة عامة؛
- الحدود الزمنية: يتوافق سياق تحليل في هذه الدراسة من حيث البعد الزمني مع مسيرة الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من 1980-2019.

صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد هذا البحث نقص المعلومات الخاصة بموضوع البحث والظروف الخاصة فقد واجهتنا صعوبات جمة شكلت حاجزا أمامنا كضيق الوقت الممنوح لإعداد البحث وشساعة الموضوع وتعدد الجوانب المتعلقة به، بالإضافة إلى تضارب المعطيات الإحصائية للمتغيرات محل الدراسة من مصدر لآخر خاصة عندما يتعلق الأمر بنظام المعلومات الجزائري.

هيكل البحث

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة، حيث يمكن إدراج الفصل الأول في الجانب النظري أما الفصل الثاني في الجانب التطبيقي، وهي على النحو التالي:

الفصل الأول: حيث خصص هذا الفصل إلى دراسة الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري، بدءا بعرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بسعر الصرف، ومن ثم التطرق إلى موضوع الميزان التجاري، إضافة إلى محددات الميزان التجاري في الجزائر؛

الفصل الثاني: أما الفصل الثاني فيتناول تحليل واقع تطور سعر الصرف بداية من إنشاء أول عملة وطنية بعد الاستقلال، كما تم تحليل تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة المدروسة، في الأخير تم التعريف بالمتغيرات محل الدراسة وتقدير النموذج القياسي باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

أين جاء في آخر الدراسة خاتمة عامة، حيث تم فيها استخلاص بعض النتائج، اقتراح حلول وتقديم مجموعة من التوصيات، إضافة إلى ذكر الآفاق التي يجب أن يتواصل فيها البحث في المستقبل.

الفصل الأول:

الإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري

تمهيد:

يعتبر سعر الصرف العنصر الحيوي والمحوري في اقتصاد المالية الدولية في عصرنا الحديث لما له من أهمية بالغة في تسوية وتعديل ميزان المدفوعات للدولة ولأثره على بعض المتغيرات الاقتصادية.

كما يعد الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة كما أنه يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات ويمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي، إذ يعتبر أحد من أهم مدخلات الناتج المحلي للدول ومن خلال رصيد هذا الأخير يمكن معرفة وضعية الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري ستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الإنتاج فيها سيكون عاليا والعكس صحيح.

وللإحاطة أكثر بالإطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري، ارتأينا تقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى مفاهيم أساسية لسعر الصرف، أما المبحث الثاني خصصناه للتعريف بالميزان التجاري، كما تطرقنا في المبحث الثالث إلى محددات الميزان التجاري.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

إن كل عملية تبادل بين دولتين أو أكثر ينتج عنها وضعية صرف والتي تمثل الرصيد المتبقي للمؤسسة في ديونها وحقوقها بعد كل عملية صرف، كما يشكل سعر الصرف رصيد الحقوق والالتزامات للعملة الصعبة.

المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه

لسعر الصرف العديد من المفاهيم والتعاريف كما أنه ينقسم لمجموعة من الأنواع نوضحها فيما يلي:

أولا- مفهوم سعر الصرف

إن قيام التجارة الدولية وتزايد عمليات التبادل التجاري بين الدول عن طريق التصدير والاستيراد استوجب وجود نسبة تبادل بين عملتي الدولتين أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات ذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دول، وهذا الثمن يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث يمكن تعريف سعر الصرف على أنه:

- سعر عملة بعملة أخرى أو هو نسبة مبادلة عملتين، فأخذ العملتين تعتبر سلعة والعملة الأخرى تعتبر ثمنا لها؛[1]
- سعر الوحدة من العملة المحلية معبرا عنه بعملة أجنبية؛[2]
- نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية؛[3]
- سعر صرف عملة أجنبية مقوما بوحدات من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على واحدة من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها؛[4]

من خلال ما سبق، يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة الأخرى والذي يتم على أساسه المبادلة.

---

[1] لحلو موسى بخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010، ص 119.
[2] محمد خليل برعي، منصور علي حافظ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1974، ص 15.
[3] محمد كمال الحمزاوي، **سوق الصرف الأجنبي**، الدار الجامعية، القاهرة، 2004، ص 11.
[4] محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص 97.

كما نستنتج أن سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات، وتسوية للمعاملات بين دول العالم وإهمال علاقته بأسعار السلع والخدمات لتأثيره على القطاعات الاقتصادية، كونه وسيلة للتأثير على ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستورد.

إضافة للتعريفات السابقة لسعر الصرف، يمكن أن نقدم التعريف التالي: " هو أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة التكاليف والأسعار الدولية، وبذلك يقوم هذا الأخير بتسهيل المعاملات الدولية المختلفة وطرق تسويقها ".

ثانيا- أنواع سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف أي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقا لقوى العرض والطلب على العملات، فالطلب على الصادرات الجزائرية يقابله الطلب على الدينار الجزائري، ويعني أيضا عرض للعملات الأجنبية كما يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها، ومن بين أنواع سعر الصرف نذكر ما يلي:

1- **سعر الصرف الاسمي:** هو مقياس لقيمة عملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بعملة بلد آخر، يتم تبادل العملات حسب أسعار هذه الأخيرة بين بعضها بعض، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف المعتمد في البلد وبالتالي فهو لا يبين حقيقة قيمة العملة إذ يعتبر معيار ميداني يقيس الدرجة التنافسية للدولة في الأسواق الخارجية لإهماله عنصر التضخم؛[1]

كما ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق، وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد.

2- **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية بالأخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم في كلا البلدين وهو جوهر الاختلاف

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.

عن سعر الصرف الاسمي الذي يهمل عنصر التضخم ومختلف تقلبات الأسعار الأجنبية أو المحلية، ويمكن التعبير عن سعر الصرف الحقيقي من خلال العلاقة التالية:

$$TCR + TCN. Pd/Pe$$

TCR: سعر الصرف الحقيقي؛

TCN: سعر الصرف الاسمي؛

Pd: مؤشر الأسعار المحلية؛

Pe: مؤشر الأسعار الأجنبية.

3- **سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن السعر المحلي للعملة الأجنبية على أساس الأخذ أيضا بالحسبان مختلف التدابير الحكومية مثل: الرسوم، التعريفات الجمركية، الحوافز...الخ، ومنه فإن سعر الصرف الفعلي يتألف من عنصرين هما سعر الصرف الاسمي وعنصر آخر غير مرتبط بالصرف (التعريفات الجمركية، الإعانات المالية ...الخ).

كما يمكن القول أن سعر الصرف الفعلي يعبر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف لعملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار ثنائية فهو يعبر عن العلاقة بين عملة بلد مقارنة بباقي العملات، أي أنه يدل على تطور عملة معينة بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى.

يختلف سعر الصرف الفعلي من حيث قيمته بالنظر إلى عدة عوامل منها:[1]

- ✓ قائمة عملات البلدان المتعامل معها عادة ما تستخدم من 20 إلى 25 عملة رئيسية؛
- ✓ الأوزان المعتمدة في تكوين سلة العملات؛
- ✓ سنة الأساس؛
- ✓ حركية سعر الصرف.

[1] محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 77.

4- **سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** هو مؤشر الأسعار النسبية مرجح بمؤشر سعر الصرف الحقيقي، يقيس التغير في الأسعار النسبية لدولة معينة مقارنة بالخارج ويقيم مدى التغير في القدرة التنافسية للسلع المحلية مع نظيراتها في الخارج ويمكن تحديد سعر الصرف الفعلي الحقيقي انطلاقا من مؤشرات أسعار الصرف الحقيقية الثنائية مرجحة بحصص كل عملة في ميزان التسويات الرسمية للبلد.[1]

المطلب الثاني: أنظمة سعر الصرف وأهدافه

يحتوي سعر الصرف على مجموعة متنوعة من الأنظمة التي يتحدد بها، كما تعد سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية من خلالها يمكن الوصول لمجموعة من الأهداف.

أولا- أنظمة سعر الصرف

هناك العديد من الأنظمة التي يتحدد في ظلها سعر الصرف، وهذه الأنظمة تهدف كلها إلى تنظيم المبادلات الدولية المتعددة.

1- نظام سعر الصرف الثابت:

هو نظام يقتضي تعريف نسبة تعادل مرجعية بين عملة بلد ما وعملة أجنبية أو سلة من العملات واستنادا إليها يلتزم البنك المركزي بتبديل عملته، عندما يكون سوق الصرف حر فإن احترام البنك المركزي لهذا الالتزام يفرض عليه التدخل في سوق الصرف بمجرد أن يتغير أو يبتعد سعر الصرف عن نسبة التعادل القائمة عن طريق بيع العملة الوطنية إذا اتجهت هذه الأخيرة نحو التدهور في سوق الصرف أو عن طريق بيعها في الحالة المعاكسة، وعندما يكون سوق الصرف مراقب وتكون العملة غير قابلة التحويل فإن نسبة التعادل تعرف كيفيا أي عن طريق تحكيم البنك المركزي تبعا لأهدافه ويتم الحفاظ أو الدفاع عنها بتصنع،[2] وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:[3]

- **إما عملة واحدة:** يعتبر هذا النظام من أفضل الأنظمة من قبل واضعي السياسة الاقتصادية، وهو يتمثل في الربط أو التثبيت في تحديد قيمة ثابتة للعملة المحلية مقابل

[1] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، 2003، ص 02.
[2] صحراوي سعيد، **محددات سعر الصرف –دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010، ص 25.
[3] بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 31.

إحدى العملات الارتكازية والتي تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار غالبا ما تكون الدولار الأمريكي، وقد اعتمد هذا الأسلوب من طرف عدة دول؛

- **إما سلة من العملات:** عادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاصة (*DTS*) كما هو شأن الدينار الإماراتي أو الربط باليورو باعتباره امتداد لسلة العملات المكونة للإيكو سابقا، ويعتبر هذا النوع من أنواع أنظمة الربط آلية حديثة نسبيا ظهرت في أعقاب التعويم العام بعد سنة 1973، ويفسر الاستخدام الواسع للربط بسلة العملات في سنوات الثمانينات إلى ازدياد تنوع التجارة الخارجية.

2- أنظمة سعر الصرف المرنة (العائمة):

يعتبر تعويم أسعار صرف العملات إجراء تلجأ إليه السلطات النقدية في الفترات التي تتسم بعدم الاستقرار، ويكمن جوهر التعويم في أن أسعار تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف[1]، ومن خلال سوق الصرف الأجنبي يساعد نظام التعويم على استقرار ميزان المدفوعات ويتفرع عن أنظمة الصرف نظامان، وهما كالتالي:

- **نظام سعر الصرف الحر:** يطلق عليه أيضا مصطلح التعويم أو النظيف، تتغير فيه أسعار الصرف بكل حرية وفقا لقوى السوق ولا يوجد أي تدخل من قبل السلطات النقدية، لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازنة الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع أو الشراء حسب الحالة، وهذا لحماية سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة التي تسببها عمليات المضاربة، وتعتبر أموال موازنة الصرف وطرق استخدامها قواعد اللعبة في ظل نظام أسعار الصرف الحرة؛[2]
- **نظام سعر الصرف المدار:** يطلق على هذا أيضا مصطلح التعويم غير النظيف، حيث تسعى السلطة النقدية في ضوء هذا الترتيب إلى التأثير على سعر الصرف دون مسار أو هدف محدد سلفا لهذا التأثير، ومن بين المؤشرات المستخدمة في توجيه سعر الصرف مركز ميزان

[1] سعيدة شطباني، **محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي –دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر- 1993-2010-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012، ص 10.
[2] سعيدة شطباني، نفس المرجع السابق، ص 10.

المدفوعات، ومستوى الاحتياطات الدولية، وتطورات السوق الموازية ولا يجوز فيه أن تكون التعديلات تلقائية.

يتميز هذا النظام بأنه إدارة سعر الصرف تعتمد على حرية تقدير السلطات النقدية بحيث أن البنك المركزي لا يعلن عن أي قاعدة للتدخل ولا سعر الصرف المستهدف الوصول إليه، ولكنه يخفف من حدة تأثير تذبذباته من خلال التدخل في سوق الصرف الأجنبي (من خلال مشتريات أو مبيعات النقد الأجنبي مقابل العملة المحلية)، أو استخدام السياسة النقدية للتأثير على تطور سعر الصرف بتحديد سعر الفائدة على تسهيلاته، كما تقوم بعض البنوك المركزية بتوجيه سعر الصرف لحماية القدرة التنافسية على المدى المتوسط.[1]

ثانيا– أهداف سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها بأهداف وهي كما يلي:[2]

1- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسين سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسين تنافسيتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (*Vertueux*) للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983؛
2- **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس أثر تغيير سعر

[1] عبد الحميد مرغيت، **إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن –دراسة تحليلية وتقييمية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018، ص 21.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص ص 130-132.

الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد؛

3- **توزيع الدخل:** يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطع السلع الدولية فتقلص استثمارها، وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار الصرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية، سعر صرف للواردات الغذائية..الخ.

4- **تنمية الصناعة المحلية:** يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة المحلية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948م بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات، وما بين 1970-1990 م وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين، إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد، وساهم هذا التحسن للين الياباني في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

حاولت العديد من النظريات الاقتصادية إيجاد تفسير لكيفية تحديد سعر الصرف بين الدول بالاستناد إلى المتغيرات الاقتصادية، وفيما يلي أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف:

1- نظرية تعادل القوة الشرائية:

تقوم هذه النظرية على أن قيمة تكافؤ القوة الشرائية بين عملتي بلدين على المدى الطويل تتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج، وترى هذه النظرية أن التغير في سعر الصرف إنما يعود إلى التغير في القوى الشرائية لكل من العملتين في داخل كل دولة ويعتبر مفهوم تعادل

القوة الشرائية أساسا هاما عند دراسة وتوقع تحركات معدل الصرف، وإن كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود إلى القرن السادس عشر، فإن صياغة هذه النظرية بصورتيها (المطلقة–النسبية) يرجع إلى الاقتصادي السويدي "*Gustav*" في بداية العشرينيات من القرن العشرين.[1]

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة:

وفق هذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، إذ أنه لن يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية، لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل في نفس الوقت ما دام هناك فرصة للاستفادة من الراجحة، فهذه الطريقة تعتبر مهمة تفيد متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة.[2]

3- النظرية الكمية:

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، مما يشجع على الاستيراد وتخفيض الصادرات وهذا يقابله ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين وانخفاض في الطلب على العملة المحلية وزيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع.[3]

4- نظرية الأرصدة:

تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة، تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة الحساب الجاري لميزان المدفوعات من تغيير، فإذا حقق الميزان التجاري لدولة ما فائضا فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية، ويحدث العكس عند حدوث عجز في الميزان التجاري، والذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية.

---

[1] هجيرة عبد الجليل، ص 52.

[2] محمد أمين بربري، سياسة **التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003**، رسالة ماجستير جامعة شلف، 2004-2005، ص 29.

[3] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، 2009، ص 228.

على غرار العلاقة الخاصة بتكافؤ معدلات الفائدة والعلاقة الخاصة بتكافؤ القدرات الشرائية، فإن الصلة بين سعر الصرف والرصيد الجاري تبدو أيضا عديمة الاستقرار، ولتوضيح هذا الاستنتاج تكفي الإشارة إلى عجز الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية، والذي وعلى الرغم من اتساعه في عقد التسعينات وحتى يومنا هذا لم يؤثر مطلقا على الدولار، إذ يبدو جليا في هذه الحالة أن تحركات رؤوس الأموال لعبت دورا هاما في التخفيف من تأثير العجز في الميزان الجاري على قيمة العملة.[1]

5- نظرية كفاءة السوق:

السوق الكفء هو السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، معدل التضخم ...الخ، وفي السوق الكفء:[2]

- ✓ كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآتي على أسعار الصرف الآنية والآجلة؛
- ✓ تكاليف المعاملات ضعيفة؛
- ✓ تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية:

- ✓ التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآتي (نقد)؛
- ✓ لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

6- نظرية ماندل-فلمنغ في تحديد أسعار الصرف:

يستخدم هذا النموذج للتنبؤ بقيمة العملات في المستقبل ويعود هذا النموذج إلى سنة 1963 م بفضل الأعمال التي قام بها ماركوس فلمنغ 1962 م وروبرت ماندل 1963 م، يركز النموذج على تحليل فاعلية سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح.

يتعرض النموذج إلى تحليل أثر توازن ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف في اقتصاد مفتوح صغير نسبيا الذي لا يؤثر على أسعار الفائدة في باقي دول العالم، ثم يفترض ثبات مستوى أسعار الفائدة والذي يعتبر متغيرا خارجيا.

[1] أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013، ص 47.
[2] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، مرجع سابق، ص 122.

يعتبر النموذج أن مستوى التوازن الناتج مع سعر الفائدة الذي يترتب عليه في اقتصاد مفتوح فائض أو عجز في ميزان المدفوعات توازنا مؤقتا وظاهريا، وحتى يتحقق التوازن لابد من الاستجابة لشروط التوازن سوق السلع وتوازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن العوامل التي تؤدي إلى تغيرات شاسعة في الأسعار التقاطعية للعملات ناتجة عن اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، فضلا عن اختلاف الظروف الاقتصادية والسياسات النقدية والمالية للبلدان المعنية.

يتأثر التطور النسبي بين القطاعات وأوضاع الموازين الداخلية الخارجية مباشرة بمستوى النمو الاقتصادي وتطورات الأسعار المحلية في بلد معين، وحسب نوعية وحجم هذا التأثير نجد أن السلطات الوطنية للبلد المعني تتخذ إجراءات مختلفة ضمن سياساتها النقدية المالية تهدف من خلالها توجيه أو تصحيح الأوضاع الاقتصادية المستجدة ومسايرة تطورها الراهن والمتوقع، ثم بما أن هذه الأوضاع تختلف باختلاف البلدان كان لابد أن تنتج عنها سياسات وطنية نقدية ومالية مختلفة، ولا يخفى أن تفاوت هذه السياسات واختلاف تلك الأوضاع ينعكس بصورة مباشرة على أوضاع صرف العملات المعنية وتطور أسعارها التقاطعية، وقد يتجلى هذا الأمر يوميا بسوق الصرف في حال العملات الخاضعة لنظام التعويم أو التعويم المدار، أما في حالة العملات التي تخضع لأنظمة التثبيت الصارم فهذه الممارسة تحول دون تأثير السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية المنتهجة في أسعار صرفه اليومية، لكن هذا التأثير لابد أن يفرض نفسه في الأمد الطويل فيضطر البلد المعني إلى إدخال تغيير على سعر ارتباط عملته أو على نظام الارتباط ككل كي يتوافق والواقع الاقتصادي الجديد على هذا الأساس، يمكن تلخيص أسباب تفاوت أسعار الصرف للعملات عالمية حسب الحالات التالية:[1]

1- إما أن تكون بعض هذه العملات معومة والتعويم يؤدي حتما إلى تفاوت الأسعار التقاطعية نسبة لباقي العملات كل يوم حسب تطورات عوامل السوق التي تحكم أسعار العملة المعومة؛

2- أو أن يسمح لبعض العملات بالتعويم ضمن هوامش محددة، وهذا أيضا يؤدي إلى تفاوت الأسعار التقاطعية اليومية لكن التفاوت بيني ضمن حدود؛

[1] محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص 111-112.

3- أو أن تكون العملات مثبتة لكنها تختلف في أسلوب التثبيت وهنا يحصل التفاوت يوميا حسب تطور الأسعار المثبت عليها كانت عملات أم سلات من العملات؛

4- وأخيرا قد تترك العملات في أسلوب التثبيت وبهذا يتم إرساء أسعارها التقاطعية طيلة أيام السنة باستثناء الحالات التي تلجأ فيها السلطات النقدية لبلد معين إلى تعديل سعر ارتباط عملته حسب ما تمليه أوضاعه الاقتصادية، لكن ومع ذلك تبقى هذه الحالات محدودة تتخذ في يوم ما ثم يستمر الاستقرار بعدها بين الأسعار التقاطعية للعملة المعنية مع باقي العملات.

المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول الميزان التجاري

إن الميزان التجاري هو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، فالفائض في الميزان التجاري يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، أما العجز في الميزان التجاري يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه، فبهذا فهو يعتبر كمؤشر للقوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من أكثر البنود أهمية في الحساب الجاري وفي ميزان المدفوعات ككل كما يعتبر الشكل الأساسي للعلاقات بين الدول، ويمكن تعريف الميزان التجاري كما يلي:

البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات،[1] وتسجل فيه كل المعاملات المنظورة أي الملموسة في شكل سلع (عينية) خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة،[2] كما أنه يمثل الفرق بين قيمة واردات بلد ما خلال فترة ما وبين قيمة صادراته.[3]

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية.[4]

حيث يمكن تعريف الصادرات: " بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها، ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدماتية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية ".

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها: " الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة، وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلعة ".[5]

---

[1] تمار أمين، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري –حالة الجزائر- للفترة 1986-2005-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2017-2018، ص 96.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003، ص 157.

[3] تمار أمين، مرجع سابق، ص 96.

[4] عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص 76.

[5] قاسم جبار خلف، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2016**، المجلة العراقية، العدد 14، العراق، 2018، ص 480.

ومنه نعرف الميزان التجاري على أنه الفرق بين الصادرات والواردات والذي يعبر عنه عن مدى القوة الاقتصادية للبلد، ويمثل كشف لجميع السلع المنتجة محليا والسلع الواردة من الدول الأجنبية.

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري وأهميته

للميزان التجاري قسمين اثنين (الحساب التجاري السلعي، الحساب التجاري للخدمات)، كما له أهمية كبيرة وهذا ما سنوضحه فيما يلي:

أولا- أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين هما:[1]

1- **الحساب التجاري السلعي (حساب التجارة المنظورة):** ويتضمن كافة البنود المتعلقة بالصادرات والواردات من السلع المادية الملموسة، ويمكن حسابه بطرح صادرات السلع الملموسة من واردات الدولة من السلع الملموسة؛

2- **الحساب التجاري للخدمات (حساب التجارة غير المنظورة):** ويشمل كافة الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج كخدمات النقل والتأمين والسياحة، إلى جانب الخدمات الحكومية، ويمكن حسابه بطرح صادرات الدولة من الخدمات من وارداتها من الخدمات.

ثانيا- أهمية الميزان التجاري

تكمن أهمية الميزان التجاري فيما يلي:[2]

- يشكل الميزان التجاري أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد؛
- يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الإيجابي لـ $(X - M)$، مثلا على أن الصناعة كفؤة جدا، وأن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي وبنيوي للميزان التجاري، لسبب الضعف التنافسي للصادرات، وتحاول كل الدول تحقيق فائض

1 رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، **الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)** ، مجلة أفاق للدراسة الاقتصادية، العدد 06، جامعة برج بوعريريج، 2019، ص 114 .

[2] إسماعيل إبراهيم الطرد، **إدارة العملات الأجنبية**، مطبعة الروزنا، الأردن، 2001، ص 234.

لميزانها التجاري أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية والصادرات السلعية للبلد؛

- يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي لميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف تنوعه وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنوعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز ميزانها التجاري.

المطلب الثالث: التوازن والاختلال في الميزان التجاري

إن كل دول العالم تحول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري على الرغم من أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق، وهذا من خلال محاولتها التقليل من وارداتها قدر الإمكان والعمل على زيادة صادراتها.

أولا- التوازن في الميزان التجاري

يعرف التوازن بأنه الحالة التي يكون فيها جانبي الميزان في حالة تعادل وتساوي أي الصادرات المنظورة تساوي الاستيراد.[1]

أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:[2]

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الطلب الخارجي

ومعناه أن:

الإنتاج المحلي + الواردات = الطلب المحلي + الصادرات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار)، والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي ونتيجة لهذا التوازن تتجه

[1] عماد محمد علي عبد اللطيف، **تحليل الاتساق بين الضرائب الجمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 115، العراق، 2019، ص 336.

[2] دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2014-2015، ص 119.

أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي.

ثانيا- الاختلال في الميزان التجاري

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).[1]

1- حالة الفائض في الميزان التجاري:

يعرف الفائض في الميزان التجاري على أنه حالة الاختلال التي تكون فيها الإيرادات أكبر من المدفوعات وفي هذه الحالة تكون الدولة في موقف الدائن للدول الأخرى، ويمكن للدولة أن تستثمر هذا الفائض من العملات الأجنبية من خلال ممارسة نشاط استثماري أو يتم إقراضه إلى دول أجنبية أو أن يوجه للحصول على السلع والخدمات من العالم الخارجي.[2]

ويعد الفائض التجاري عادة مؤشرا على صحة الاقتصاد وقدرته التنافسية، لكنه يبقى أحيانا غير كاف لإصدار حكم بهذا الشأن خاصة إذا تعلق الأمر بالاقتصاديات التي تبالغ في اعتمادها على الصناعات الاستخراجية وتصدير المواد الأولية المعدنية والطاقية دون تحويلها.

2- حالة العجز في الميزان التجاري

يعرف العجز في الميزان التجاري على أنه حالة الاختلال التي تكون فيها التزامات البلد اتجاه العالم الخارجي أكبر من إيراداته منها وتكون الدولة في مركز المدين للدول الأخرى وهنا تكون الدولة في موقف حرج لاسيما إذا كان الاستيراد من السلع الاستهلاكية مما يتطلب قيام الدولة بالسحب من احتياطات العملة الأجنبية أو من خلال الاقتراض من صندوق النقد الدولي أو البنوك المركزية الأجنبية، وعلى العكس من ذلك عندما

[1] دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 119.
[2] عماد محمد علي عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 337.

يكون الاستيراد هو سلع إنتاجية تدخل كمساهم في عملية التنمية الاقتصادية فإن ذلك سيترتب عليه نتائج إيجابية نابعة من قدرتها على تسديد ديونها.[1]

المطلب الرابع: أسباب الاختلال وأثره الاقتصادي

أولا- أسباب الاختلال في الميزان التجاري:

تعد أسباب الاختلال في الميزات التجاري باختلاف الدول والظروف المحيطة بها، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية والأسباب غير الاقتصادية نذكرها فيما يلي:

1- أسباب اقتصادية: ويمكن أن نوجزها فيما يلي:[2]

1-1- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة؛

1-2- **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية؛

[1] المرجع نفسه، ص 337.
[2] عرفات تقي الدين الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدولاوي، الأردن، 1999، ص 126.

1-3- **أسباب دورية:** وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدول، ومن بينها نذكر:

- ✓ الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول الرأس مالية المتقدمة وانعكاساتها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة لها؛
- ✓ تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية؛
- ✓ العوائق التجارية التي من شأنها تعديل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

2- أسباب غير اقتصادية: ويمكن أن نوجزها فيما يلي:[1]

2-1- عوامل طبيعية: الاختلالات الجوية وما قد ينجز عنه من كوارث طبيعية كالفيضانات، التصحر، أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية؛

2-2- التقدم التكنولوجي: وما يرافقه من اختراعات عالمية حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفي تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة التي تمثل المصدر الأساسي في تجارته الخارجية مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية؛

[1] عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 123.

2-3- الظروف السياسية: كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية وما لها أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة؛

2-4- النمو الديمغرافي: حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها؛

2-5- الإضرابات العمالية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية لأنها تؤدي إلى شلل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير.

ثانيا- أثره الاقتصادي على الميزان التجاري

أما بالنسبة للأثر الاقتصادي للميزان التجاري فنجد هناك أثرين نذكرهما فيما يلي:

1- **الأثر الاقتصادي للفائض:** وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة والجودة والتلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطه من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته وتسديد التزاماته الخارجية وتقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها، كما يعني الاستمرار في بناء إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته وزيادة صادراته؛

2- **الأثر الاقتصادي للعجز:** أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستورة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج، وهو يكسف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي، فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي، واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات

والتجهيزات فيه، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية ويؤدي به إلى الاستدانة من الخارج، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية وقوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية واجتماعية غير مستحبة.

المبحث الثالث: محددات الميزان التجاري

هناك العديد من المحددات والعوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: سعر الصرف

يعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي كما يعرف على أنه عدد من العملة الأجنبية التي تدفع ثمنا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية، ومنه يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وفي حالة تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وبالتالي تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية، ونادرا ما تلجأ الدولة إلى رفع العملة في حين يظهر أثر تخفيض العملة على الصادرات والواردات كما يلي:[1]

1- **أثر تخفيض العملة الصادرات:** يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية ومن ثم زيادة الطلب على الصادرات وبالتالي زيادة كمية الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد؛

2- **أثر تخفيض العملة على الواردات:** يؤدي تخفيض قيمة العملة على جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبيا مما يؤدي إلى تخفيض الطلب المحلي على الواردات وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية مما يساهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

[1] رشيدة جيدل، لحسن دردوري، **محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 79.

المطلب الثاني: التضخم وأسعار الفائدة

أولا- التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.[1]

ثانيا- أسعار الفائدة

إن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي مما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وفي حالة انخفاض أسعار الفائدة يؤدي إلى خروج رؤوس الأموال مما يؤدي إلى تراجع العملية الإنتاجية وبالتالي تراجع الصادرات ومنه تأثر الميزان التجاري سلبا.[2]

المطلب الثالث: معدل نمو الناتج المحلي

يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أو أجنبية.

فزيادة الدخل في الدولة المعنية سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات وبالعكس في حالة كون هناك انخفاض في الدخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الواردات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري والاتجاه به إلى حدوث اختلال.[3]

[1] عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2019، ص160.
[2] رشيدة جيدل، لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 80.
[3] عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص 160.

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي

إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات:[1]

- فالأول عن طريق التأثير الإيجابي على حساب رأس المال بميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبارها إضافة له، وذلك في بداية تدفق هذه الاستثمارات للبلد المضيف " الأثر المباشر أو المبدئي "؛
- أما الثاني فعن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من حيث التوسع في التبادل التجاري " الصادرات والواردات " مع دول العالم؛
- والثالث هو التحويلات الخاصة بالأرباح والرسوم الإدارية والرسوم الإدارية " الأوتار ورسوم حقوق الامتياز التي تدفعها الشركة التابعة للشركة الأم مقابل الحصول على حق استخدام اسم وشعار ونظام عمل الشركة الأم " وغيرها من البنود المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية من البلد المضيف نحو الخارج، مما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات.

يفترض المؤيدون للاستثمار الأجنبي أن قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الوصول إلى الأسواق العالمية سوف تغير هيكل التجارة الخارجية للبلد المضيف من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق جديدة مما يساعد على تحسين ميزانها التجاري، وهذا الأثر سوف يفوق الأثر السلبي الناجم عن التحويلات الخاصة بالأرباح ورأس المال من البلد نحو الخارج.

[1] إبراهيم محمد البطانية، **أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردن 1995-2009**، مجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 01، ص 122.

خلاصة الفصل:

يتضح لنا من سياق الفصل الأول المتعلق بالتعريف بسعر والميزان التجاري أن سعر الصرف يعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم من خلال معرفة تكاليف وأسعار السلع مما يؤدي إلى تسهيل المعاملات التجارية الدولية وتسويتها، كما أن لسوق سعر الصرف بآليات عمله والمتعاملين فعالية كبيرة في زيادة حجم كل من الصادرات والواردات.

في حين يعد الميزان التجاري من أهم الحسابات الرئيسية والأساسية لميزان المدفوعات، ويعرف بأنه رصيد أو الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات لدولة ما خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

للميزان التجاري العديد من المحددات والعوامل التي تؤثر فيه (سعر الصرف، التضخم، أسعار الفائدة، معدل نمو الناتج المحلي والاستثمار الأجنبي وغيرهما)، ونجد أن سعر الصرف أحد أهم محددات الميزان التجاري لأن أي تغيير يطرأ عليه سواء بالسلب أو الإيجاب يؤثر على حجم الصادرات والواردات، كما لسعر الصرف والميزان التجاري علاقة وثيقة حيث أنه كلما كانت أرقام وقيم الصادرات أكبر من الواردات كلما كان رصيد الميزان التجاري موجبا مما يعني وجود فائض والعكس صحيح.

الفصل الثانـي:

نمذجة قياسية لأثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائــر

تمهيد

لقد حاولنا في الفصل الأول أن نتعرض إلى أهم أنظمة سعر الصرف والنظريات المفسرة له إضافة إلى العوامل المؤثرة فيه، كما تطرقنا إلى التعريف بالميزان التجاري وأقسامه وأسباب الاختلال والتوازن الذي يطرأ عليه إضافة لأهم المتغيرات المحددة له، أما في هذا الفصل فسنحاول تحليل تطور كل من سعر الصرف والميزان التجاري في الجزائر ومعرفة أثر تقلبات أسعار الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1980-2019).

المبحث الأول: دراسة تحليلية لتطور سعر الصرف الجزائري

لقد عرف سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي بداية من إنشاء أول وحدة نقدية سنة 1964 العديد من المراحل، وامتازت كل مرحلة بالعديد من الأسباب التي أدت إلى تذبذب أسعار الصرف وهذا ما سنوضحه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تطور سعر الصرف خلال الفترة (1962 إلى 1987)

شهدت سنوات 1962 إلى غاية 1973 عدة تطورات في نظام صرف الدينار الجزائري يمكن إبرازها في النقاط التالية:[1]

- بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالتعاون الاقتصادي والمالي مع الدولة المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال انتمت الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي؛
- قامت السلطات النقدية سنة 1963 بإنشاء ما يسمى " الرقابة على الصرف " على جميع العمليات مع بقية العالم، وهذا الإجراء جاء للحد من مخاطر هروب رؤوس الأموال، وكان هذا التغيير مصحوبا بعدة إجراءات غرضها مراقبة التجارة الخارجية والحد من الواردات؛
- تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية " الدينار الجزائري " يوم 10 أفريل 1964 والتي قيمتها آنذاك بـ 180 ملغ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض " الدينار الجزائري " عملة " الفرنك الفرنسي الجديد " بسعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي؛
- في سنة 1968 تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي، وشرعت الجزائر خلال هذه الفترة في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي (1967-1969) الذي يعتبر أول مخطط تنموي بعد الاستقلال وضع الجزائر في طريق تطوير الإنتاج وقد تطلب هذا المخطط استقرار سعر الصرف، لذا لم تقم الجزائر باتباع الفرنك الفرنسي في التخفيض، واستمرت العلاقة الثابتة بين الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري؛
- نتج عن انخفاض الفرنك الفرنسي إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي ركز على تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتطوير المناطق الريفية؛

[1] لحسن دردوري، لقليطي لخضر، **سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، جامعة المسيلة، العدد 01، مارس 2017، ص 126.

كما تميزت فترة 1971 إلى غاية 1987 بأهمية كبيرة وذلك بتجسيد تطبيق نظام جديد للتسيير مع بداية انطلاق المخطط الاقتصادي للتنمية وأمام هذه الوضعية التي اقترنت بالتخلي عن أسعار الصرف الثابتة والمثبتة عن اتفاقية بريتن وودز وعن تعويم أسعار الصرف تم اتخاذ قرار تغيير نظام التسعير الدينار الجزائري عشية انطلاق المخطط الرباعي الثاني 1977-1974.

المطلب الثاني: تطور سعر الصرف خلال الفترة (1988 إلى 1999)

يمكننا تحليل تطور سعر الصرف من الجدول التالي:

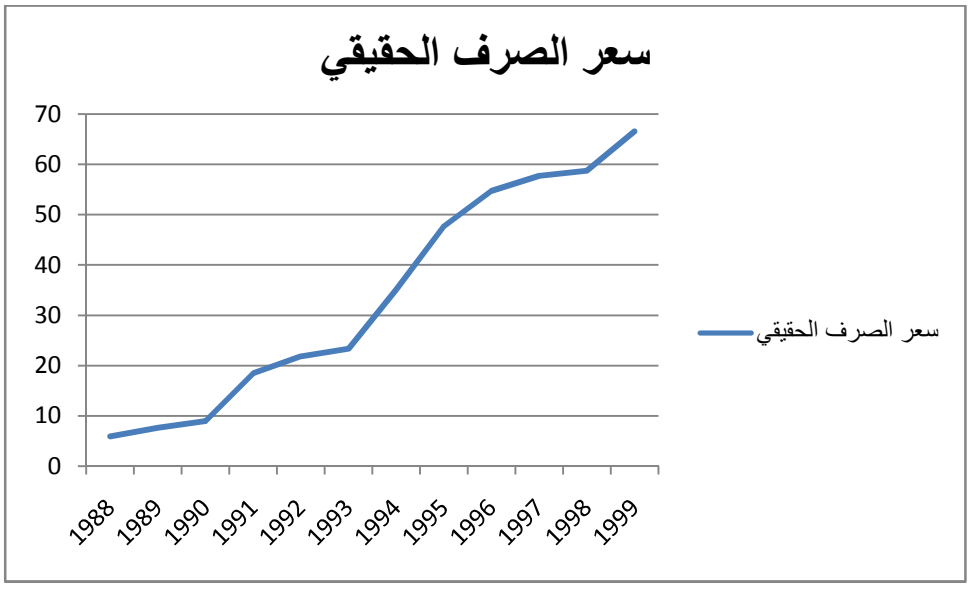
الجدول رقم (2-1): تطور سعر الصرف خلال الفترة 1988 إلى 1999

الوحدة: الدينار مقابل الدولار

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993
سعر الصرف	5.91	7.61	8.96	18.47	21.84	23.35
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999
سعر الصرف	35.06	47.66	54.75	57.71	58.74	66.57

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01).

الشكل رقم (2-1): تطور سعر الصرف خلال الفترة 1988 إلى 1999



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد Excel (الملحق رقم 01)

نلاحظ من الجدول والشكل رقم (2-1) أن الدينار الجزائري عرف انخفاض متواصل منذ بداية اعتماد برنامج التعديل الهيكلي، حيث سجل الدينار الجزائري انخفاض قدره 29.15 دج خلال الفترة (1988-1994) وفي سنة 1994 حدث تخفيض للدينار الجزائري وأصبح الدولار الأمريكي يعادل 35.06 دج في السوق الرسمي مقابل أكثر من 55 دج في السوق الموازي بفارق 20 دج تقريبا، وتمثل هذه الفترة البداية الفعلية لقابلية تحويل الدينار الجزائري، واستمر انخفاض الدينار الجزائري حيث أصبح واحد دولار أمريكي يعادل 54.75 دج خلال سنة 1996 في السوق الرسمي وأكثر من 85 دج في السوق الموازي بفارق 30 دج وهي الفترة التي رافقت إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة، والتي تسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما تم إلغاء نظام الحصص في جانفي 1996 والتي تعتبر الخطوة الأولى اتجاه تعويم الصرف والسماح بإقامة مكاتب للصرف بالعملة الصعبة في ديسمبر 1996، وبعدها عرفت سنوات 1997-1998-1999 تدهور في قيمة الدينار الجزائري وذلك بسبب انخفاض أسعار البترول مما أدى إلى تراجع احتياطات الصرف الأجنبي.

المطلب الثالث: تطور سعر الصرف خلال الفترة (2000 إلى 2013)

سنقوم بتوضيح مختلف تطورات سعر الصرف خلال هذه الفترة في ما يلي:

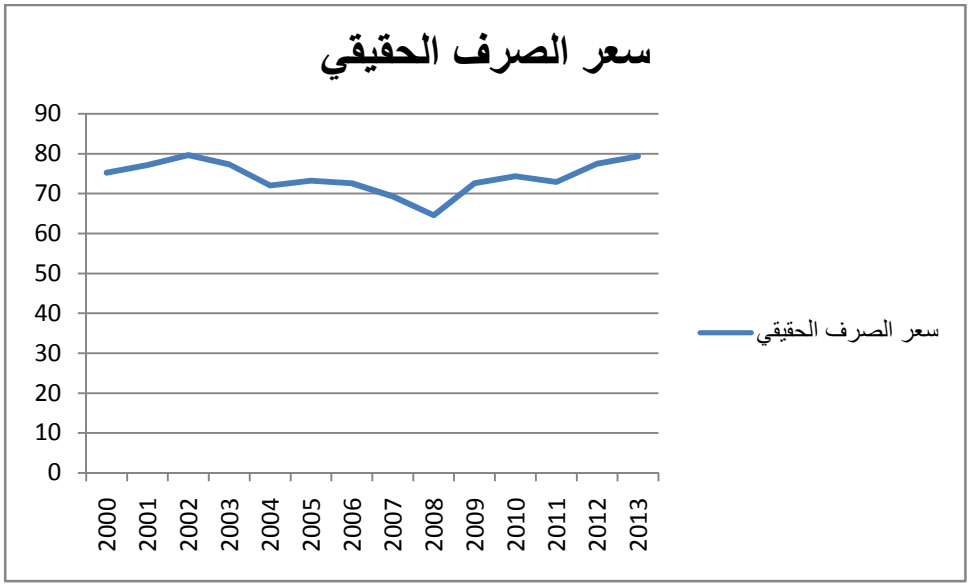
الجدول رقم (2-2): تطور سعر الصرف خلال الفترة 2000 إلى 2013

الوحدة: الدينار مقابل الدولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
سعر الصرف	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر الصرف	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01).

الشكل رقم (2-2): تطور سعر الصرف خلال الفترة 2000 إلى 2013



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد Excel (الملحق رقم 01)

في نهاية سنة 1999 ومع بداية 2000 ارتفعت أسعار البترول مما أدى إلى زيادة قيمة احتياطات الصرف الأجنبي من 4.6 مليار دولار سنة 1999 إلى 17.96 مليار دولار سنة 2001 مما نتج عنه توازن سوق الصرف، في حين شهدت الفترة 2003 إلى 2007 تذبذب وتحسن طفيف وهذا راجع إلى الانخفاض الشديد في قيمة الدولار الأمريكي في أسواق الصرف العالمي، كما انخفضت قيمة الدولار سنة 2008 بسبب الأزمة المالية العالمية (الرهن العقاري) مما أدى إلى ارتفاع قيمة الدينار حيث بلغ 64.58 دج مقابل واحد دولار أمريكي.

في سنة 2009 عرف الدينار الجزائري انخفاض أمام الدولار الأمريكي حيث أن كانت قيمة الدينار مقابل الدولار 72.65 دج، وهذا راجع إلى الإجراء الذي قام به بنك الجزائر والمتمثل في تخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في العالم في ديسمبر 2008 من أجل حماية الاقتصاد الوطني جراء آثار أزمة الرهن العقاري، لكن خلال هذه المدة (2009-2013) عرف الدينار استقرار نسبيا مقابل الدولار، حيث أصبح يتراوح ما بين 72 و 79 دج مقابل دولار أمريكي واحد حتى سنة 2013.

المطلب الرابع: تطور سعر الصرف خلال الفترة (2014 إلى 2019)

سيتم تحليل تطور سعر الصرف خلال هذه الفترة والموضحة في الجدول التالي:

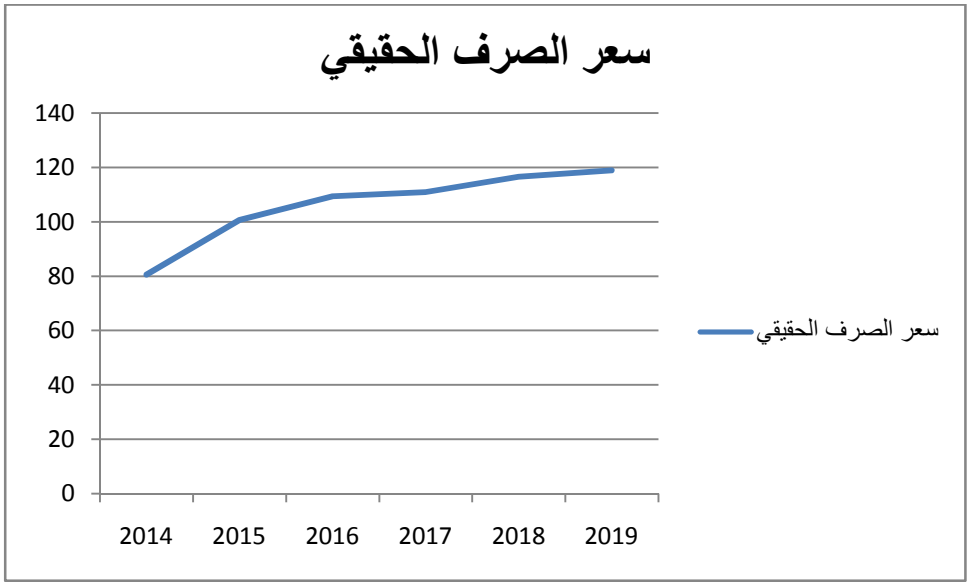
الجدول رقم (2-3): تطور سعر الصرف خلال الفترة (2014-2019)

الوحدة: الدينار مقابل الدولار

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019
سعر الصرف	80.58	100.69	109.46	110.96	116.61	118.96

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01).

الشكل رقم (2-3): تطور سعر الصرف خلال الفترة (2014-2019)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد Excel (الملحق رقم 01)

عرف الدينار الجزائري انخفاض حاد خلال هذه المدة أمام الدولار الأمريكي حيث انتقل سعر الصرف مقابل دولار واحد من 80.58 دج سنة 2014 إلى 118.96 دج سنة 2019، وهذا راجع إلى بداية الأزمة النفطية منتصف سنة 2014 وانخفاض أسعار النفط ومواصلة رحلة تعويم الدينار والتي بررتها الحكومة بكون تعويم العملة كان جزئيا فقط والهدف منه تقليل آثار ارتدادات الأزمة التي أضرت باقتصاد البلاد، بالإضافة إلى ضعف الإنتاجية المحلية وتراجع النمو الاقتصادي منذ سنة 2014.

ورغم تحسن أسعار النفط في 2018 مقارنة بالسنوات الماضية إلا أن قيمة الدينار واصلت تراجعها أمام العملات العالمية الرئيسية، ولم تساهم الإجراءات الحكومية الأخيرة في وقفه خاصة فيما تعلق بقرار بنك الجزائر المركزي في جويلية 2017 بتخفيض قيمة صرف الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي، إضافة إلى ذلك فإن من بين أسباب تراجع الدينارطبع المزيد من الأوراق المالية، وما يترتب عليه من فائض في الكتلة النقدية في الأسواق مقابل إنتاج يكاد يكون شبه منعدم، وهذا ما يفسر هشاشة الاقتصاد الجزائري وبالتالي ضعف قيمة الدينار أما الدولار.

المبحث الثاني: تطور الميزان التجاري في الجزائر

عرف الميزان التجاري الجزائري خلال هذه الفترة ما بين 1980 إلى غاية 2019 عدت تطورات تارة عجز وتارة فائض، وذلك من خلال تطور الصادرات والواردات خلال الفترة المدروسة.

المطلب الأول: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1991)

سنطرق إلى تحليل تطور الميزان التجاري من خلال الجدول التالي:

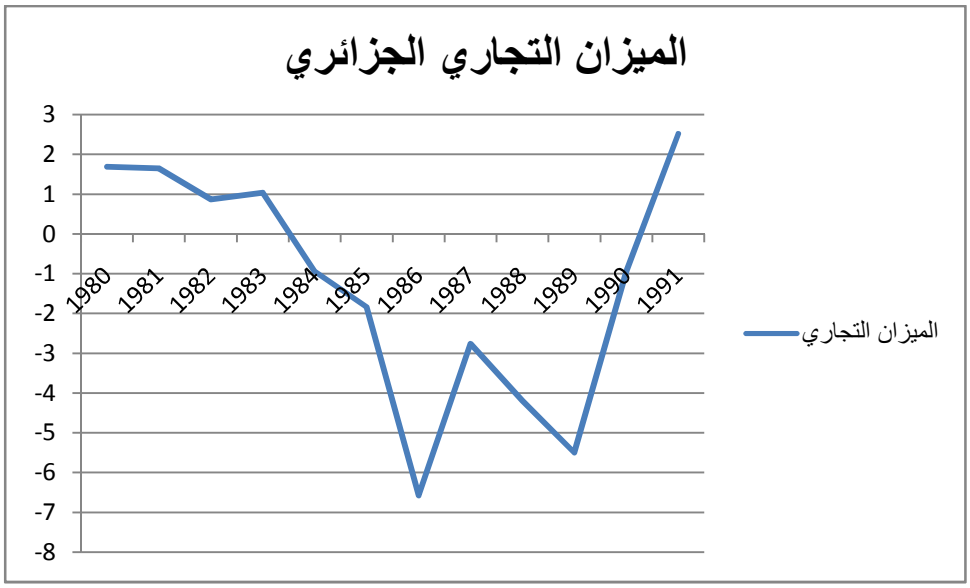
الجدول (2-4): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1991)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985
الميزان التجاري	1.69	1.65	0.87	1.04	-0.94	-1.83
السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الميزان التجاري	-6.57	-2.76	-4.19	-5.49	-0.93	2.52

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01).

الشكل رقم (2-4): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1980-1991)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد Excel (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول والشكل رقم (2-4) نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري سجل عجزا سنة 1980 ما قيمته 1.69 مليار دولار وذلك راجع لزيادة حجم الواردات نتيجة زيادة الاستيراد لمخطط استراتيجية التنمية والتوجيهات العامة (1980-1990) لإعادة إصلاح شامل للمؤسسات والتحسين المتواصل للسير الاقتصادي والاجتماعي ولتلبية حاجيات السوق من السلع والخدمات.

كما سجل الميزان التجاري شكل تصاعدي متذبذب للفترة (1980-1990)، حيث سجل سنة 1986 ضعف(رصيد سالب) وذلك بسبب أزمة البترول العالمية ليسجل عجز ما قيمته (6.57-) مليار دولار، وسجل ارتفاع في سنة 1987 رصيد سالبا هو الآخر (2.76-) نتيجة الإجراءات التي قامت بها الدولة برفع معدلات الاقتراض وفرض قيود على الواردات.

وفي سنة 1990 سجل الميزان التجاري قيمة بـ (0.93-) مليار دولار، حيث ارتفع الميزان التجاري سنة 1991 ليسجل فائضا قيمته 2.52 مليار دولار، وهذا نتيجة التحرير للتجارة الخارجية وتراجع احتكار الدولة لها مع زيادة مساهمة القطاع الخاص في عملية الاستيراد والتصدير (انتهاج النظام الرأس المالي).

المطلب الثاني: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1992-1999)

يمكننا تحليل تطور الميزان التجاري من خلال الجدول التالي:

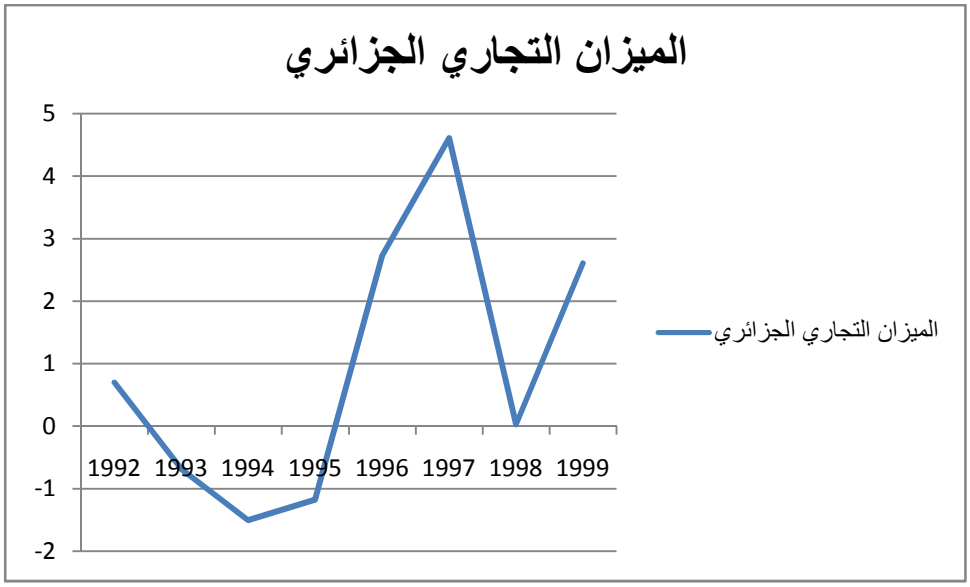
الجدول رقم (2-5): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1992-1999)

الوحدة: مليار دولار

السنة	1992	1993	1994	1995
الميزان التجاري	0.7	-0.68	-1.50	-1.17
السنة	1996	1997	1998	1999
الميزان التجاري	2.73	4.61	0.03	2.61

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01).

الشكل رقم (2-5): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (1992-1999)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد Excel (الملحق رقم 01)

من خلال الجدول والشكل رقم (2-5) نلاحظ أنه مع بداية سنة 1992 كان الميزان التجاري يحافظ على وضعه الإيجابي بقيمة (0.7) مليار دولار، لكن شهدت سنتي 1993 و 1994 تراجعا كبيرا حيث سجل عجزا بـ (0.68-) و (1.50-) مليار دولار على التوالي، وفي سنة 1995 وصل العجز إلى 0.16 مليار دولار، سبب ذالك راجع إلى تخفيض العملة (الدينار الجزائري) بـ 40.17% وعجز المؤسسات الوطنية على الاستيراد وامتناع البنوك من تقديم القروض اللازمة وتراجع حصيلة الصادرات الجزائرية، حيث تراجعت الصادرات النفطية نتيجة التراجع في سعر البرميل مع استقرار الصادرات الغير نفطية التي تعتبر قيمتها ضئيلة وقليلة جدا، وكان لهذا الانخفاض في عوائد الصادرات تأثير على قيمة الواردات التي تراجعت مابين سنتي 1992 و 1993 إلى غاية سنة 1995.

ومع بداية 1996 عرف انتعاش نسبي للميزان التجاري إذ انتقل الرصيد من فائض قدره 2.73 مليار دولار سنة 1996 إلى 4.61 مليار دولار سنة 1997، وهذا راجع إلى استفادة الجزائر من قروض في ظل اتفاق القرض الموسع مع صندوق النقد الدولي، وكذا ارتفاع أسعار البترول وتحسن قيم سعر صرف الدولار الأمريكي، لكن سنة 1998 تراجع الفائض فيها إلى 0.03 مليار دولار وسببه تراجع أسعار البترول سنة 1998 إلى 12.94 دولار للبرميل وكذا تراجع حصيلة الصادرات ليرتفع مرة أخرى إلى 2.61 مليار دولار سنة 1999 وذالك راجع لارتفاع أسعار البترول، ورغم التشجيع على الصادرات خارج المحروقات إلى أنه لم يعرف نمو محسوسا وهذا نتيجة للبنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013)

من خلال المعطيات المتعلقة بتطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013) سنقوم بتحليل تطور هذا الأخير، والجدول التالي يبين:

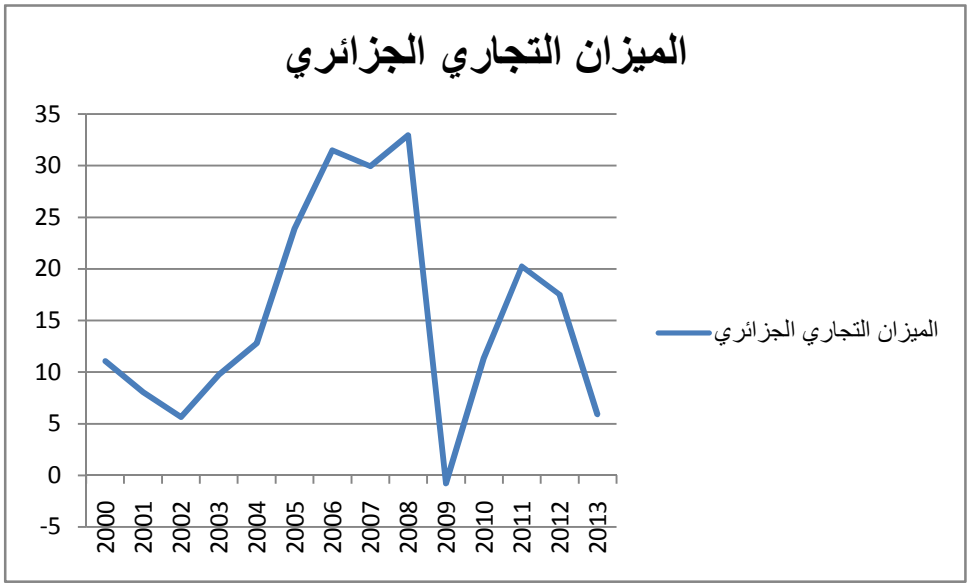
الجدول رقم (2-6): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الميزان التجاري	11.06	8.03	5.61	9.75	12.79
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان التجاري	23.87	31.47	29.93	32.94	-0.80
السنة	2010	2011	2012	2013	
الميزان التجاري	11.32	20.23	17.51	5.89	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01).

الشكل رقم (2-6): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2000-2013)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد Excel (الملحق رقم 01)

عرفت الصادرات الجزائرية سنة 2000 ارتفاعا محسوسا وذلك جراء ارتفاع أسعار النفط، كما حقق الميزان التجاري بداية من سنة 2000 إلى 2008 فائضا تراوح بين 11.06 مليار دولار و 32.94 مليار دولار وبما أن جل صادرات الجزائر من المحروقات فكان لها النصيب الأكبر والدور الفعال في تحقيق هذا الفائض وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط.

ونلاحظ أنه في سنة 2009 قد انخفض الميزان التجاري إذ بلغ 0.80- مليار دولار وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط جراء الأزمة المالية العالمية في نهاية عام 2008 والتي عرفت بأزمة الرهن العقاري، أما في سنة 2010 فعرف الميزان التجاري ارتفاعا (11.32 مليار دولار) نتيجة التسيير الحذر أمام المحيط الدولي، وفي سنة 2011 نلاحظ أن الفائض بلغ 20.23 مليار دولار ثم يليه انخفاض ليصل إلى 17.51 مليار دولار سنة 2012، ثم واصل الانخفاض إلى 5.89 مليار دولار سنة 2013 وهذا راجع إلى اعتبار الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يعتمد في صادراته على المحروقات لا غير يتأثر بارتفاع وانخفاض أسعار النفط.

المطلب الرابع: تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2019)

سنوضح تطور الميزان التجاري خلال هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

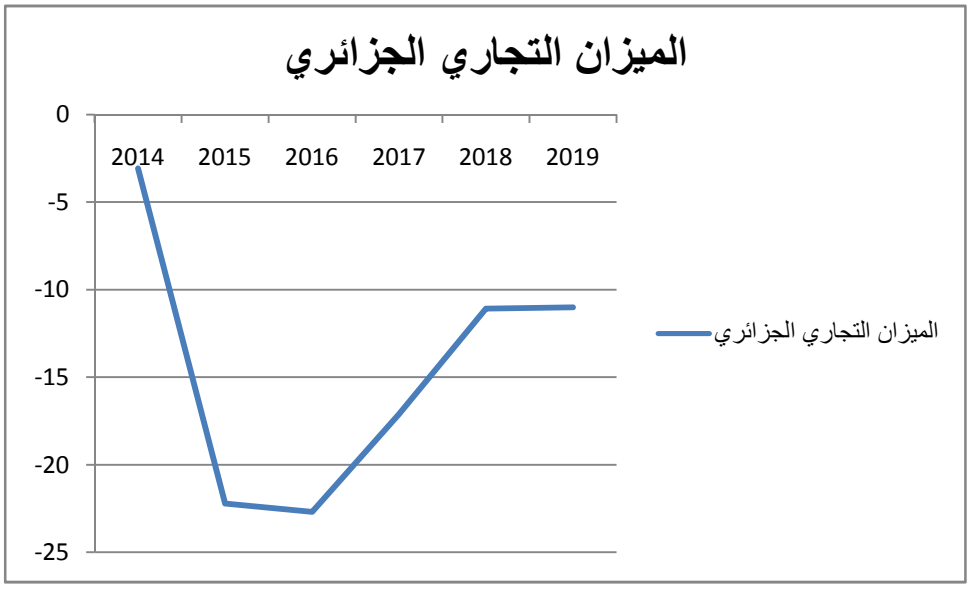
الجدول رقم (2-7): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2019)

الوحدة: مليار دولار

السنة	2014	2015	2016
الميزان التجاري	-3.08	-22.21	-22.69
السنة	2017	2018	2019
الميزان التجاري	-17.11	-11.09	-11.01

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (الملحق رقم 01).

الشكل رقم (2-7): تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2019)



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد Excel (الملحق رقم 01)

يبين الجدول والشكل رقم (2-7) عجزا في الميزان التجاري خلال الفترة (2014-2019)، وذلك من خلال الأزمة النفطية الحادة في 2014 التي أدت إلى انهيار أسعار النفط مما أثر سلبا على حجم صادرات المحروقات ليحقق عجزا قيمته 3.08- و 22.21- مليار سنتي 2014 و 2015 على التوالي، في حين عرف الميزان التجاري عجزا يقدر 22.69 مليار دولار سنة 2016، كما سجل ميزان التجاري عجزا سنة 2019 بلغ العجز 11.01 مليار دولار وذلك بسبب تراجع الصادرات سنتي 2018 و 2019، أما بخصوص الصادرات خارج المحروقات فتبقى قيمتها هامشية لا تؤثر على أساسا على الميزان وتقدر نسبتها من صادرات الجزائر الكلية أقل من 03% وهي نسبة ضئيلة جدا.

ونتيجة لهذه الوضعية التي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني دفع بالحكومة الجزائرية للقيام بعدة إجراءات لعلاج الخلل في الميزان التجاري كسياسة تخفيض العملة وتسقيف حجم الواردات.

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة القياسية

لقياس أثر تقلبات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري، تم جمع البيانات الخاصة بالميزان التجاري الجزائري TRB وسعر الصرف الفعلي الحقيقي REXR للفترة الممتدة من 1980 إلى غاية سنة 2019 بمجموع 40 مشاهدة، والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي.[1]

المطلب الأول: اختبارات الاستقرارية وتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، حيث أن هذا النموذج لا يشترط درجة تكامل نفسها للسلاسل الزمنية حيث أنه يمكن إجراء الاختبارات سواء كانت السلاسل مستقرة عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1)، أو مزيج بينهما بشرط أن لا تكون السلسلة مستقرة عند الفرق الثاني I(1).

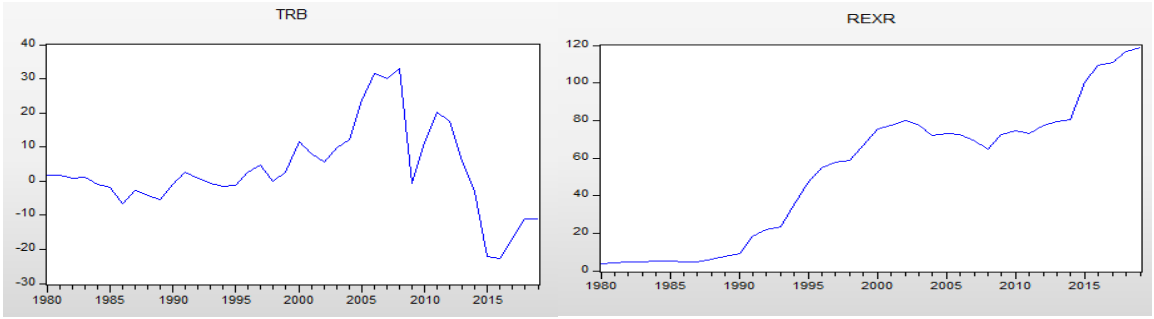
يصاغ نموذج الدراسة كالآتي:

$$TRB=\beta_0+\beta_1 REXR+et$$

- TRB سلسلة رصيد الميزان التجاري Trade Balance معبر عنها بالمليار دولار؛
- REXR سلسلة متوسط سعر الصرف الحقيقي لدولار واحد مقابل الدينار الجزائري.

1- التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم (2-8): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

[1] انظر الملحق رقم (01).

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات نلاحظ أنه يوجد مركبة الاتجاه العام وأن السلسلتين ذات خط سير عشوائي وبالتالي يمكننا القول بأنهما من النوع DS، ويحتمل أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة وهذا ما يؤدي بنا إلى دراسة الاستقرارية عن طريق استعمال الفروقات.

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تعرف السلسلة الزمنية بأنها مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت مستقل عن الزمن، أما إذا كانت البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على اتجاه زمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وهذا يؤدي إلى وجود ارتباط زائف بين المتغيرات، وتعد اختبارات الجذور الوحدوية Unit Roots من الاختبارات المهمة لمعرفة استقرارية السلسلة الزمنية، والتي تعتمد على الفروقات في السلسلة باستخدام التصحيح اللا معلمي وتسمح بوجود وسط لا يساوي الصفر واتجاه خطي للزمن.

ولاختبار استقراريه السلاسل الزمنية وتحديد درجة تكامل المتغيرات في هذا النموذج، سيتم استخدام اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dicky Fuller (ADF) واختبار فيليبس بيرون Phillips-Perron (PP) .[1]

جدول رقم (2-8): اختبار ADF وPP للسلاسل الأصلية

المتغيرات	النموذج	اختبار ADF			اختبار PP		
		إحصائية ADF	القيمة الحرجة (%5)	النتيجة	إحصائية PP	القيمة الحرجة (%5)	النتيجة
TRB	الأول	-2.93	-1.87	قبولH0	-2.93	-1.97	قبول H0
	الثاني	-3.52	-1.80	قبول H0	-3.52	-1.89	قبول H0
	الثالث	-1.94	-1.89	قبول H0	-1.94	1.98	رفضH0
REXR	الأول	-2.93	0.45	قبول H0	-2.93	0.08	قبول H0
	الثاني	-3.55	-4.78	قبول H0	-3.52	-1.92	قبول H0
	الثالث	-1.94	1.59	قبول H0	-1.94	2.11	قبول H0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات (Eviews 10).

[1] انظر الملحق رقم (02).

من خلال الجدول يتضح لنا أن السلسلتين الأصليتين للمتغيرين TRB و REXR غير مستقرة في المستوى بسبب وجود الجذر الوحدوي، وذلك لأن القيم المحسوبة لاختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون أكبر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 05% في جميع النماذج وهذا ما دفعنا إلى قبول الفرضية الصفرية H0، باستثناء النموذج الثالث للسلسلة TRB في اختبار فيليبس بيرون والذي رفضنا فيه الفرضية الصفرة H0، ولكن بالاعتماد على الاختبارين يمكننا القول أن السلسلتين غير مستقرتين في المستوى ومنه يجب علينا إجراء اختبار الاستقرارية على سلسلتي الفروقات من الدرجة الأولى DTRB و DREXR.

جدول رقم (2-9): اختبار ADF وPP على سلسلتي الفروقات الأولى

المتغيرات	النموذج	اختبار ADF			اختبار PP		
		إحصائية ADF	القيمة الحرجة (%5)	النتيجة	إحصائية PP	القيمة الحرجة (%5)	النتيجة
DTRB	الأول	-3.61	-6.00	رفض H0	-2.94	-6.07	رفض H0
	الثاني	-3.53	-5.97	رفض H0	-3.53	-6.15	رفض H0
	الثالث	-1.94	-6.07	رفضH0	-1.94	-6.15	رفض H0
DREXR	الأول	-2.94	-4.25	رفض H0	-2.94	-4.24	رفض H0
	الثاني	-3.53	-4.23	رفض H0	-3.53	-4.23	رفض H0
	الثالث	-1.94	-3.45	رفض H0	-1.94	-3.51	رفض H0

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول يتضح لنا بأن سلسلة الميزان التجاري وسلسلة سعر الصرف الحقيقي مستقرة عند الفرق الأول وبالتالي فهما متكاملتان من نفس الدرجة I(1)، وبالتالي يمكننا اختبار وجود علاقة طويلة الأجل وإجراء اختبار التكامل المشترك بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.[1]

[1] انظر الملحق (02).

3- تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL:

جدول رقم (2-10): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: TRB
Method: ARDL
Date: 05/14/23 Time: 22:45
Sample (adjusted): 1981 2019
Included observations: 39 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): REXR
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(1, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TRB(-1)	0.718436	0.096736	7.426774	0.0000
REXR	-0.744938	0.242300	-3.074450	0.0041
REXR(-1)	0.763707	0.247721	3.082934	0.0040
C	1.891669	2.125265	0.890086	0.3795

R-squared	0.714188	Mean dependent var	3.159020
Adjusted R-squared	0.689689	S.D. dependent var	12.79277
S.E. of regression	7.126282	Akaike info criterion	6.862371
Sum squared resid	1777.436	Schwarz criterion	7.032993
Log likelihood	-129.8162	Hannan-Quinn criter.	6.923588
F-statistic	29.15264	Durbin-Watson stat	1.722020
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ويلاحظ بأن النموذج المستخدم هو ARDL (1-1)، أي أن النموذج قد حدد فترة إبطاء واحدة لكل من المتغير التابع وهو الميزان التجاري TRB أو المتغير المستقل وهو سعر الصرف الحقيقي REXR.

ويلاحظ من الجدول بأن هنالك علاقة عكسية بين المتغير التابع TRB و المتغير المستقل REXR، فارتفاع قيمة العملة بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري بـ 0.74 وحدة وهذا يفسر بأن ارتفاع القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تقليص تنافسية السلع والخدمات المنتجة محليا، وبالتالي تصبح السلع الأجنبية أكثر جاذبية للمقيمين مما يساهم في زيادة فاتورة الواردات وتقليص فاتورة الصادرات، وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة جاذبية السلع والخدمات المحلية للأجانب وبالتالي زيادة الصادرات وتصبح أسعار الواردات أقل جاذبية للمقيمين وبالتالي زيادة رصيد الميزان التجاري بالإيجاب، ويلاحظ أيضا من النموذج أن إحصائية R-squared تساوي 0.718 وهذا دلالة على أن المتغير المستقل يفسر 71.8% من التغيرات في المتغير التابع، أي أن 71.8% من التغير في الميزان

التجاري الجزائري سببه تغيرات في سعر صرف الدينار الجزائري، كما أن النموذج يتمتع أيضا بجودة عالية وهذا ما تفسره احتمالية إحصائية فيشر F=0.000، كما أن النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي مثلما يتضح من إحصائية Durbin-watson والتي تساوي 1.72.

4- اختبار التكامل المشترك عن طريق اختبار الحدود ARDL long run form and bound test:

من أجل تأكيد العلاقة الطويلة الأجل والتكامل المشترك بين المتغير التابع TRB و المتغير المستقل REXR أي بين كل من الميزان التجاري وسعر صرف الدينار الجزائري، نلجأ إلى اختبار الحدود Bound test ونقارن إحصائية F مع كل من الحد الأعلى والحد الأدنى عند مستوى معنوية 5%، فإذا كانت إحصائية F أكبر من الحد الأعلى يمكننا تأكيد وجود التكامل المشترك بين متغير الميزان التجاري وسعر الصرف الحقيقي وبالتالي وجود علاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم (2-11): نتائج اختبار الحدود Bound test

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TRB)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/14/23 Time: 23:05
Sample: 1980 2019
Included observations: 39

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
		Asymptotic: n=1000		
F-statistic	8.792371	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	30	Finite Sample: n=30		
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews 10.

من خلال الجدول السابق نلاحظ بأن اختبار الحدود أعطى إحصائية F مساوية لـ 8.79 وهي أكبر من الحد الأعلى I(1) عند مستوى معنوية 5% وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0، أي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

5- تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM:

الجدول رقم (2-12): تقدير نموذج تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TRB)
Selected Model: ARDL(1, 1)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 05/14/23 Time: 23:19
Sample: 1980 2019
Included observations: 39

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(REXR)	-0.744938	0.218753	-3.405382	0.0017
CointEq(-1)*	-0.281564	0.089296	-3.153151	0.0033

R-squared	0.282061	Mean dependent var	-0.325847
Adjusted R-squared	0.262658	S.D. dependent var	8.071636
S.E. of regression	6.931004	Akaike info criterion	6.759807
Sum squared resid	1777.436	Schwarz criterion	6.845118
Log likelihood	-129.8162	Hannan-Quinn criter.	6.790416
Durbin-Watson stat	1.722020		

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول السابق يمكننا تأكيد العلاقة طويلة الأجل (التكامل المشترك) بين كل من متغير الميزان التجاري TRB ومتغير سعر الصرف الحقيقي REXR، وأهم ما في هذا التقدير هو معامل تصحيح الخطأ الذي يجب أن يكون ذو إشارة سالبة ومعنوي عند 5%، ومن خلال نتائج الجدول نلاحظ أن قيمة معامل تصحيح الخطأ هي 0.28- وهي ذات إشارة سالبة وأيضا معنوية عند 5%، حيث أن احتماليتها تساوي 0.0033، حيث تشير قيمة معامل الخطأ بأن 28.15% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في وحدة الزمن (سنة) من أجل العودة إلى الوضع التوازني في المدى الطويل، ومن خلال الجدول أيضا نلاحظ بأن سعر الصرف الحقيقي له إشارة سالبة أيضا وهو ما يفسر العلاقة العكسية بينه وبين الميزان التجاري عند مستوى معنوية 5%.

المطلب الثاني: اختبارات صلاحية النموذج ونتائج الدراسة

سيتم اختبار صلاحية النموذج المقدر من خلال اختبار الارتباط بين الأخطاء وثبات التباين والتوزيع الطبيعي للأخطاء.

1- الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

سيتم اختبار وجود ارتباط بين الأخطاء من خلال اختبار **Breusch-Godfrey**:[1]

جدول رقم (2-13): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء

نوع الاختبار	Breusch-Godfrey
فرضية العدم	لا يوجد ارتباط بين الأخطاء
إحصائية Chi-sq	0.6093
القيمة الاحتمالية	0.6540

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات (Eviews10).

من خلال الجدول نلاحظ بأن p-value لتوزيع $X^2(2)$ أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

2- اختبار عدم ثبات التباين:

سيتم اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء من خلال اختبار **Harvey**:

جدول رقم (2-14): اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Harvey

F-statistic	0.768148	Prob. F(21,8)	0.7045
Obs*R-squared	20.05434	Prob. Chi-Square(21)	0.5178
Scaled explained SS	17.59744	Prob. Chi-Square(21)	0.6743

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Eviews 10.

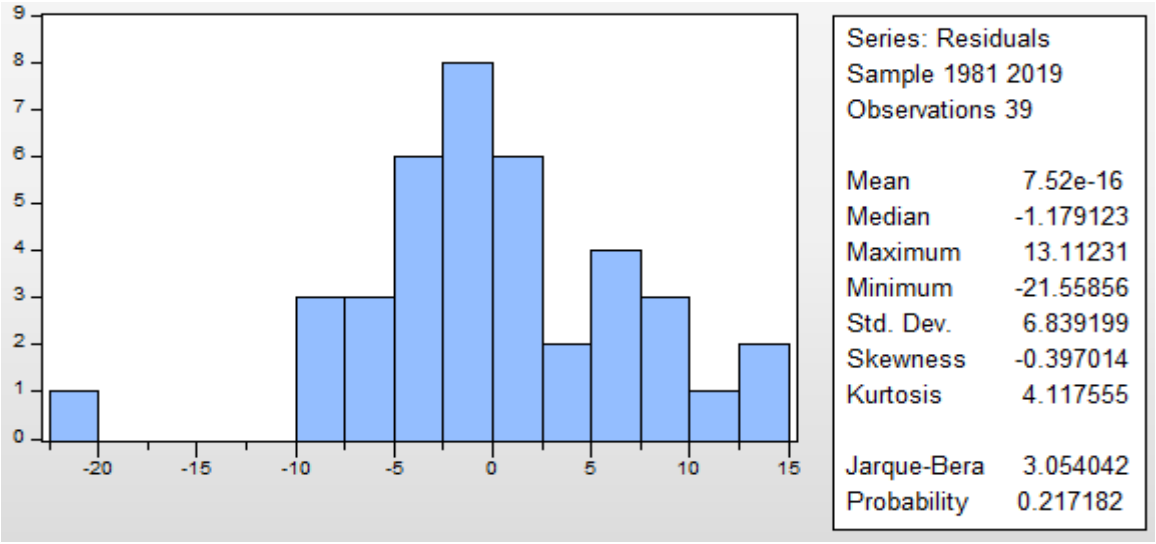
[1] انظر الملحق رقم (03).

من مخرجات برنامج Eviews نقبل فرض العدم والذي يشير إلى ثبات التباين وذلك لأن p-value تساوي 0.7045 وهي أكبر من 0.05، وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

3- توزيع الأخطاء:

سيتم اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء من خلال اختبار **Jarque-Berra:**

شكل رقم (2-9): اختبار توزيع الأخطاء



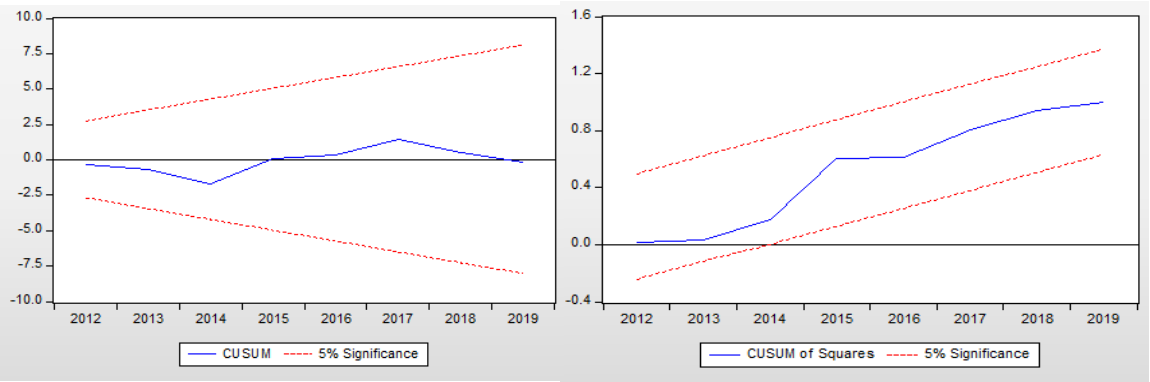
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من الشكل نلاحظ بأن القيمة الاحتمالية P-value لإحصائية Jarque-Bera تساوي 0.217 وهي أكبر من 0.05 ومنه فإن توزيع الأخطاء يتبع التوزيع الطبيعي.

4- اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج Cusum test:

من أجل التأكد من الاستقرار الهيكلي لمعلمات نموذج الانحدار الخطي للفجوات الزمنية الموزعة سيتم الاعتماد على اختباري كل من المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات البواقي.

شكل رقم (2-10): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10.

من خلال الشكل نستنتج أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ المستخدم مستقرة هيكليا خلال فترة الدراسة، وذلك لأن معاملات اختبار كل من المجموع التراكمي للبواقي وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي تقع داخل الحدود عند مستوى معنوية 5%، ومنه نستنتج بأن المقدرات ثابتة خلال الزمن سواء في الأجل القصير أو الجل الطويل أي أنه توجد لدينا معادلة واحدة فقط للميزان التجاري خلال فترة الدراسة.

خلاصة الفصل

لقد شهد سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري تطورات عديدة منذ إنشاء أول وحدة نقدية سنة 1964 إلى غاية اليوم، وهذا راجع للأزمات المالية التي حدثت إضافة إلى ارتفاع وانخفاض أسعار النفط مما أثر سلبا على صادرات وواردات الجزائر، وهذا ما أدى إلى العديد من التطورات في سعر الصرف والميزان التجاري الجزائريين.

حاولنا في هذا الفصل المخصص للدراسة التطبيقية توضيح العلاقة التي تربط بين تغير سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 1980–2019 باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف الحقيقي والميزان التجاري وأن أي تغير في سعر صرف الدينار يؤثر عكسيا على الميزان التجاري الجزائري، فتقلبات سعر الصرف في الجزائر لا تساهم في تحسين حالة الميزان التجاري وذلك نظرا لأن غالبية صادرات الجزائر هي من المواد الطاقوية، والواردات الجزائرية جلها من المواد الأساسية وعليه فأن أي ارتفاع في العملة الأجنبية مقارنة بالمحلية يدفع رصيد الميزان التجاري إلى الانخفاض، بينما انخفاض قيمة الدينار الجزائري مقارنة بالعملة الأجنبية لا يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري وزيادة الصادرات، وذلك لأن جل الصادرات الجزائرية هي عبارة عن مواد طاقوية فقط.

خاتمة

خاتمة عامة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة في مدى تأثير تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1980–2019)، حيث تناولنا في مضمونها فصلين كما يلي:

أشرنا في الفصل الأول (النظري) إلى مفاهيم أساسية حول كل من سعر الصرف والميزان التجاري اللذان يعتبران من أهم المتغيرات الاقتصادية بالإضافة إلى العلاقة التي تربطهما، كما تناولنا كل من أنظمة سعر الصرف وأهدافه والإشارة إلى النظريات المفسرة لسعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، وتطرقنا أيضا إلى التوازن والاختلال في الميزان التجاري وأسبابه وأثره، وفي الختام قمنا بدراسة محددات الميزان التجاري.

أما في الفصل الثاني فتطرقنا في الأول إلى دراسة تحليلية لسعر الصرف الجزائري إضافة إلى تطور الميزان التجاري خلال الفترة المدروسة، وفي المبحث الثاني تم من خلاله تقدير نموذج لدراسة العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري خلال الفترة (1980–2019)، حيث قمنا بدراسة قياسية لمتغيرات الدراسة وتقدير النموذج بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL باستخدام برنامج EViews 10.

اختبار الفرضيات

لقد تمت هيكلة البحث بناءا على ثلاث فرضيات أساسية من أجل نفيها أو إثباتها، أين كانت نتائج اختبارها كالتالي:

- **الفرضية الأولى:** يوجد العديد من المحددات للميزان التجاري نذكر منها: سعر الصرف، التضخم، أسعار الفائدة وغيرها.
  - " **ثبات صحة الفرضية** "، حيث يعتبر كل من سعر الصرف، التضخم وأسعار الفائدة محددات للميزان التجاري الجزائري.
- **الفرضية الثانية:** هناك علاقة طردية بين تغيرات أسعار الصرف والميزان التجاري الجزائري.
  - " **ثبات صحة الفرضية** "، من خلال الدراسة ونتائج تقدير النموذج بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL تبين لنا أن هناك علاقة طردية بين الميزان التجاري وسعر الصرف.

- **الفرضية الثالثة:** بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى الإجراءات والسياسات التكميلية.

- " **تم تأكيدها جزئيا** "، حيث تفترض هذه الفرضية أنه بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية لوحدها من إزالة اختلال الميزان التجاري دون اللجوء إلى إجراءات وسياسات تكميلية وهذا ما لا يتماشى مع وضعية الاقتصاد الجزائري، كون الصادرات الجزائرية ترتكز على منتج وحيد ألا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط.

نتائج البحث

من خلال هذه الدراسة تم التوصل لجملة من النتائج، تتمثل فيما يلي:

- يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين اقتصاد المحلي وباقي اقتصاديات العالم؛
- يوجد لسوق سعر الصرف آليات عمله والمتعاملين، فعالية كبيرة في زيادة حجم كل من الصادرات والواردات؛
- يعد الميزان التجاري من أهم الحسابات الرئيسية والأساسية لميزان المدفوعات؛
- يعتبر سعر الصرف من بين أحد أهم محددات الميزان التجاري، كما أن لهم علاقة وثيقة حيث أنه كلما كانت أرقام وقيم الصادرات أكبر من الواردات كلما كان رصيد الميزان التجاري موجبا مما يعني وجود فائض والعكس صحيح في حالة العجز؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري الجزائري؛
- وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من المتغير التابع المتمثل في الميزان التجاري والمتغير المستقل المتمثل في سعر الصرف الحقيقي.

خاتمة عامة

توصيات واقتراحات

بناءا على النتائج المتحصل عليها وانطلاقا من الدراسة النظرية والتطبيقية لأثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري ، تم اقتراح التوصيات التالية:

- ضرورة ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات وتنويعها لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري؛
- الرقابة على العملة الصعبة ومكافحة تضخيم فواتير الواردات، وتنويع المعاملات بالعملة الصعبة وعدم الاعتماد على الدولار فقط وذلك لما يشهده من التقلبات الدورية؛
- يجب إعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف وجعله كأداة ضبط للتجارة الخارجية؛

آفاق الدراسة

بالرغم من السعي وراء الإلمام بكل جوانب الموضوع، إلا أن هذا لا ينفي وجود نقائص وعيوب سواء في الجانب المنهجي أو المعلوماتي، كما أن هناك بعض النقاط أثارتها دراسة هذا الموضوع وبقت غامضة بعض الشيء، وعليه يمكن اقتراح بعض المواضيع لكي تشكل إشكاليات بحث في المستقبل والموضحة فيما يلي:

- دراسة قياسية لأثر تخفيض قيمة العملة على الأسعار؛
- أثر أسعار البترول على التجارة الخارجية؛
- دراسة قياسية لأثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار واليورو على تحرير التجارة الخارجية.

المراجع

المراجـــع

❖ **الكتب:**

1- إسماعيل إبراهيم الطرد، **إدارة العملات الأجنبية**، مطبعة الروزنا، الأردن، 2001؛

2- أمين صيد، **سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات**، مكتبة حسين العصرية، بيروت، لبنان، 2013؛

3- عادل أحمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003؛

4- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006؛

5- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003؛

6- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)**، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2003؛

7- عدنان تايه النعيمي، **إدارة العملات الأجنبية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2019؛

8- عرفات تقي الدين الحسني، **التمويل الدولي**، دار مجدولاوي، الأردن، 1999؛

9- فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق، عمان، 2009؛

10- لحلو موسى بخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2010؛

11- محمد العربي ساكر، **محاضرات في الاقتصاد الكلي**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006؛

12- محمد خليل برعي، منصور علي حافظ، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1974؛

13- محمد كمال الحمزاوي، **سوق الصرف الأجنبي**، الدار الجامعية، القاهرة، 2004؛

14- محمود حميدات، **مدخل التحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996؛

❖ **الأطروحات والرسائل الجامعية**

1- بن قدور علي، **دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012-2013؛

2- تمار أمين، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري -حالة الجزائر- للفترة 1986-2005-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة البليدة، 2017-2018؛

3- دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر**، مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة بسكرة، 2014-2015؛

4- سعيدة شطباني، **محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي -دراسة قياسية اقتصادية لحالة الجزائر- 1993-2010-**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2011-2012؛

5- صحراوي سعيد، **محددات سعر الصرف -دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009-2010؛

6- عبد الحميد مرغيت، **إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن - دراسة تحليلية وتقييمية-**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2017-2018؛

7- محمد أمين بربري، سياسة **التحرير التدريجي للدينار وانعكاساتها على تطور وضعية عناصر ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2003**، رسالة ماجستير جامعة شلف، 2004-2005؛

❖ **المجلات، والملتقيات**

1- إبراهيم محمد البطانية، **أثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات الأردن 1995-2009**، مجلة العربية للإدارة، المجلد 35، العدد 01؛

2- بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، 2003؛

3- رحالي بلقاسم، بوعافية سمير، " **الميزان التجاري وتقلبات أسعار الصرف في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)** "، مجلة أفاق للدراسة الاقتصادية، العدد 06، جامعة برج بوعريريج، 2019؛

4- رشيدة جيدل، لحسن دردوري، **محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، 2021؛

5- عماد محمد علي عبد اللطيف، **تحليل الاتساق بين الضرائب الجمركية وسعر الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري في العراق**، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، العدد 115، العراق، 2019؛

6- قاسم جبار خلف، **الميزان التجاري وتنمية الصادرات غير النفطية في الاقتصاد العراقي للمدة 2010-2016**، المجلة العراقية، العدد 14، العراق، 2018؛

7- لحسن دردوري، لقليطي لخضر، **سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي**، جامعة المسيلة، العدد 01، مارس 2017؛

❖ **إصدارات المنظمات والمؤسسات الدولية والعربية**

1- التقرير السنوي للبنك الدولي 2019؛

❖ **المواقع الإلكترونية**

1. **www.albankaldawli.org.**

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور وضعية الميزان التجاري الجزائري وسعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري

الوحدة: (الميزان التجاري: مليار دولار، سعر الصرف الحقيقي: متوسط سعر صرف الدينار مقابل الدولار)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
الميزان التجاري	1.69	1.65	0.87	1.04	-0.94	-1.83	-6.57	-2.76	-4.19
سعر الصرف الحقيقي	3.84	4.32	4.59	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85	5.91
السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الميزان التجاري	-5.49	-0.93	2.52	0.7	-0.68	-1.50	-1.17	2.73	4.61
سعر الصرف الحقيقي	7.61	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.66	54.75	57.71
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الميزان التجاري	0.03	2.61	11.66	8.03	5.61	9.75	12.29	23.87	31.47
سعر الصرف الحقيقي	58.74	66.57	75.26	77.22	79.68	77.39	72.06	73.28	72.65
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان التجاري	29.93	32.94	-0.80	11.32	20.23	17.51	5.89	-3.08	-22.21
سعر الصرف الحقيقي	69.29	64.58	72.65	74.39	72.94	77.54	79.37	80.58	100.69

السنة	2016	2017	2018	2019
الميزان التجاري	-22.69	-17.11	-11.09	-11.01
سعر الصرف الحقيقي	109.46	110.96	116.61	118.96

المصدر: البنك الدولي.

الملحق رقم (2): اختبارات جذر الوحدة للسلاسل الزمنية

اختبار ديكي فولر المطور ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

At Level

		TRB	REXR
With Constant	t-Statistic	-1.8743	0.4593
	Prob.	*0.3405*	*0.9830*
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8047	-4.7815
	Prob.	*0.6833*	*0.0028*
		n0	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.8984	1.5905
	Prob.	*0.0558*	*0.9705*
		*	n0

At First Difference

		d(TRB)	d(REXR)
With Constant	t-Statistic	-6.0071	-4.2512
	Prob.	*0.0000*	*0.0018*
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.9727	-4.2372
	Prob.	*0.0001*	*0.0096*
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.0796	-3.4507
	Prob.	*0.0000*	*0.0010*
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

اختبار فيليبس بيرون PP

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level	
		TRB	REXR
With Constant	t-Statistic	-1.9767	0.0836
	Prob.	*0.2955*	*0.9604*
		n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.8978	-1.9252
	Prob.	*0.6366*	*0.6224*
		n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.9856	2.1155
	Prob.	*0.0462*	*0.9906*
		**	n0
		At First Difference	
		d(TRB)	d(REXR)
With Constant	t-Statistic	-6.0724	-4.2443
	Prob.	*0.0000*	*0.0019*
		***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-6.1539	-4.2365
	Prob.	*0.0000*	*0.0096*
		***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-6.1515	-3.5151
	Prob.	*0.0000*	*0.0009*
		***	***

Notes:
a: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1% and (no) Not Significant
b: Lag Length based on SIC
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (03): اختبار الارتباط الخطي بين الأخطاء

"اختبار Breusch-Godfrey"

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.430122	Prob. F(2,33)	0.6540
Obs*R-squared	0.990824	Prob. Chi-Square(2)	0.6093

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 05/14/23 Time: 23:23
Sample: 1981 2019
Included observations: 39
Presample missing value lagged residuals set to zero.